

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

دور التخطيط في تحسين أداء البلديات في الجزائر

دراسة حالة بلدية واقتون 2010-2015

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

تحت إشراف الأستاذ:

—أبركان فؤاد

إعداد الطالبين:

- عماج كاملية

- تقجوط ويزة

لجنة المناقشة:

د/ نبيلة بن يوسف، أستاذة، جامعة مولود معمري تيزي وزو،رئيسا

أبركان فؤاد، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، مشرفا ومقررا

كريمة بلهوارى، أستاذة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2015/12/22

شكر وعرافان

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير للأستاذ الفاضل

أبركان فؤاد على تفضله بالإشراف على هذا البحث ومتابعة خطواته وإسداء

توجيهاته القيمة بكل رحابة صدر، فله منا جزيل الشكر والتقدير

وشكرنا وامتنانا إلى كل الأساتذة في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

بجامعة مولود معمري تيزي وزو

وكل من كان لنا شرف تلقي العلم على يده طوال مدة الدراسة

ونشكر كذلك موظفي بلدية واقنون على ما قدموه لنا من مساعدة لإنجاز هذا

العمل

وأخيرا نشكر كل من قدم لنا يد العون في هذا البحث، وندعو الله أن يجازيهم

خير جزاء

وشكرا.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والديّ الكريمين

إلى أخواتي الأعزاء

إلى جميع الأصدقاء

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

وأسأل الله أن يجزيهم عني خير جزاء

إلى صديقتي سميرة

إلى خطيبي "محنّد" وكل الأحباء

إلى جميع أساتذتي في جامعة مولود معمري تيزي وزو

وبيزة

إهداء

أهدي هذا العمل أغلى ما أملك، والديّ الكريمين، حفظهما الله وأطال في

عمرهما

إلى أخواتي وجميع ما ساهم في تقديم يد العون في إنجاز هذا العمل

إلى جميع العائلة

لى خطيبي "ناصر" وكل الزملاء والأصدقاء، خاصة "سميرة".

كاميلية

مقدمة

يمثل التخطيط منهجا علميا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى المحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي المعتمد، فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب والمسؤولين المحليين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع.

فكون التخطيط يشمل على كل المستويات والمجالات نجده أيضا يقتصر على الجماعات المحلية عامة والبلدية خاصة وهذه الأخيرة تعبير جغرافي محدد إقليميا وتجمع سكاني محدد عدديا ووحدة إدارية مصغرة، بغية التجسيد الأمثل للأهداف المركزية على المستوى المحلي من أجل إشباع حاجات المواطن المحلي، وفي إطار تحقيق التنمية المحلية فقط تبنت البلدية مجموعة من المخططات وبرامج تنموية يعتمد في تسييرها على عملية التخطيط.

أهمية الموضوع:

إن التخطيط إطار فكري متكامل تشارك فيه جميع المستويات الإدارية لتحليل بيئة المنظمة وتقييم قدراتها الذاتية وصيانة رؤيتها ورسالتها وأهدافها ووضع السياسات والبرامج والخطط والموازنات القادرة على رؤية رسالة وأهداف المنظمة.

والتخطيط هو موضوع من المواضيع الإدارية، وقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى مساهمة وممارسة التخطيط في الإدارة المحلية.

الأهمية العلمية للتخطيط:

- يساعد على ارتفاع جودة القرارات ويكشف عن فشل لإدارة في التعامل مع الأزمات الطارئة.
- يساعد متخذي القرارات على تحسين جودة قراراته التي تخدم مصلحة المنظمة.
- يعمل على إثارة التحديات الفعالة لدور الادارة ومصداقيتها، تتمثل في اتخاذ قرارات على المدى المتوسط والقصير .

- خلق ونشر المعرفة وتنفيذ القرارات بشكل جيد.
- التوازن بين الموارد المتاحة والأهداف التي تسعى لتحقيقها إضافة إلى ذلك نجد أن للتخطيط أهمية عملية داخل الإدارة ويمكن لنا أن توجزها في بعض العناصر التالية:
- التخطيط يزيد من القدرة على الاتصال بالمجموعات الأخرى
- يساعد التخطيط في مسايرة التغيرات الحاصلة وتطوير واقعها إلى الأفضل.

- الاعتماد على العمل الجماعي سوف يترتب عليه قرارات مما يولد عدة بدائل، وبدوره يحسن من فرص الاختيار والوصول إلى الحل الأمثل، لمختلف المشاكل التي تواجهها البلدية.
- يعمل على الإحساس بملكية الخطة وبالتالي يتيح إرضاء كبير من المخصصين حول الرؤية العامة.

1- أسباب اختيار الموضوع:

- هناك عدة أسباب موضوعية وأخرى ذاتية أدت بنا إلى تناول هذا الموضوع.
 - أ- أسباب موضوعية:
 - محاولة ربط الدراسة أكثر بالاهتمامات الحالية بالمجتمع وجعلها أكثر عملية من خلال ربطها بالمشاكل التي تعاني منها الإدارة.
 - دور التخطيط في تحسين أداء البلدية.
 - الاستخدام الواسع لهذا الموضوع في الإدارة المحلية في الدول المتقدمة وآثاره الايجابية في تحقيق الأهداف المرسومة.
 - هو أسلوب مستقبلي بالرغم من اعتماده على مؤشرات ومعطيات الحاضرة.
 - ب- الأسباب الذاتية:
 - بالإضافة إلى الاسباب الموضوعية، هناك أسباب ذاتية تتمثل في :
 - اهتمامنا المتعلق بالتخطيط.
 - تخصصنا في ميدان العلوم السياسية وبالضبط في السياسة العامة والإدارة المحلية.
 - رغبتنا في تحديد المواضيع البحثية والتوجه نحو مواضيع لم نتناول بما يكفي.
 - الاستفادة من هذا الموضوع مستقبلا في ميداني المهني.

مشكلة الدراسة:

يعتبر التخطيط من أهم الأساليب المستخدمة في الإدارة، إذ يعمل على تحقيق التوازن بين رغبات وأهداف المجتمع والامكانيات المتاحة والمتوفرة، وفي ظل الاهتمام المتزايد والتوجه الكبير للإدارة المحلية في الجزائر من أجل تجسيد أسلوب التخطيط في البلديات سنقوم بالإحاطة بالموضوع ونبرز دور التخطيط في تحسين أداء البلديات في الجزائر ومعرفة كيفية عمل البلديات في ظل التخطيط.

سنطرق لمعالجة الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية التخطيط في تحسين أداء البلديات في الجزائر؟

وتتفرغ الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات التالية منها؟
ماذا نقصد بالتخطيط؟

ما دور التخطيط في تحسين أداء البلديات؟

هل يتطابق الجانب النظري مع الواقع للتخطيط في الجزائر

وللإجابة على الإشكالية السابقة يستدعي طرح مجموعة من الفرضيات توجزها فيما يلي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية بين التخطيط وتحسين أداء البلديات.

الفرضية الثانية: لم يساهم التخطيط في تحسين أداء البلدية.

الفرضية الثالثة: عدم نجاح التخطيط في البلدية راجع إلى بيئتها الداخلية بالدرجة الأولى.

أهداف الموضوع:

- التعرف على فعالية التخطيط في تحسين أداء البلدية.
- التعرف على مجهودات الحكومية في تطوير والادارة المحلية (البلدية).
- محاولة اسقاط الجانب النظري فيما يتعلق بالتخطيط في البلدية.
- محاولة معرفة مدى تطبيق البلديات الجزائرية للتخطيط والدور الذي يؤديه.
- يسمح التخطيط بالتعرف على الموارد المالية المتاحة واستغلالها أحسن استغلال.
- التعرف على كيفية التخطيط في البلدية.

منهجية البحث:

حتى نتمكن من القيام بهذا البحث لجأنا إلى الإعتماد على مختلف الوسائل لجمع المعلومات والبيانات ومن بينها نذكر:

الكتب: وما تناولته في هذا الموضوع، وآخر ما توصلت إليه الأبحاث، بالإضافة إلى بعض المجالات المتخصصة، المنشورات، القوانين، الجرائد الرسمية، المقابلات، المحاضرات، الجرائد الرسمية، الزيارات الميدانية، مواقع الأنترنت.

المناهج:

اعتمدنا في الدراسة على المناهج المختلفة بما يتماشى وطبيعة كل فصل، حيث اعتمدنا على المنهج القانوني للتعرف على البلدية في ظل القانون الإداري الجزائري والمنهج الوصفي الذي يهدف إلى دراسة الظاهرة بجميع خصائصها في إطار معين، والتعرف على التخطيط في ظل عمل البلديات في الجزائر

ولقد واجهتنا مجموعة من المشاكل والعراقيل أهمها: نقص المراجع بخصوص هذا الموضوع صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة في البلدية، بحجة أن الموظف المسؤول ملزم بالحفاظ على سرية المعلومات والوثائق ولا تدري ما الغرض من ذلك.

تقسيم الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الواردة في الاشكالية وللتأكيد الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: يتضمن الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة حيث تطرقنا إلى ماهية التخطيط، أنواعه، مستوياته، مراحلها، وصولا إلى البلدية من حيث الماهية، التركيبية، الوظائف والتطور التاريخي لها. الفصل الثاني: تطرقنا في هذا الفصل إلى دور التخطيط في تحسين أداء البلديات ومن ثم المخططات البلدية للتنمية مخطط شغل الأراضي ومخطط شغل الأراضي التهيئة العمرانية مبرزا الدور الذي تؤديه هذه المخططات عن طريق التخطيط لتحسين أداء البلديات في الجزائر.

الفصل الثالث: تناولنا فيه دراسة حالة بلدية واقنون مبرزا الدراسة الجغرافية والاقتصادية للبلدية، والمخططات البلدية للتنمية في بلدية واقنون ومحاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع وأخيرا دراسة تقييمية لأداء المخططات في بلدية واقنون وخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيم والنظري للدراسة

نتيجة لتعدد وتشابك العلاقات والمتغيرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية في ضمان معدلات نمو متناسقة ومتوازنة في هذه القطاعات، فقد أكسب التخطيط أهمية كبيرة حيث لم يعد هذا الأخير مجرد نظريات تضع الأهداف بل تعتبر الوظيفة الإدارية الأولى في المنظمة، وتتكامل هذه الوظيفة مع الوظائف الإدارية الأخرى، من تنظيم وقيادة وتوجيه ويعد التخطيط أسلوباً ومنهجاً في التفكير المنطقي والعقلاني، كما أن ممارسته تتم من قبل الجميع ومن كل المستويات بدءاً من المستوى الفردي والعائلي وكذا المستويات المحلية والوطنية والعالمية والتخطيط يتعلق بالجوانب المستقبلية انطلاقاً من الحاضر.

المبحث الأول: مفهوم العملية التخطيطية:

إن المكانة التي تحتلها العملية التخطيطية تترجم في مقولة كل دقيقة نبذلها من وقتنا في التخطيط توفر لنا 4 ساعات عند التنفيذ وإن دلت هذه الأخيرة على شيء فإنها تدل على أهمية العملية التخطيطية.

المطلب الأول: مفهوم التخطيط، أهميته، مبادئه:

نظرا لأهمية التخطيط نجد أن هناك عدة تعاريف قدمت له، ونذكر منها:

أولاً: تعريف التخطيط:

هو تصور المستقبل المرغوب وكذا الوسائل الحقيقية للوصول إليه والتخطيط يركز على:

الغايات: بمعنى تحديد الأهداف، الوسائل، السياسات، البرامج.

الموارد: تحديد أنواع الموارد الضرورية وكذا الأساليب التي تسمح بإنشائها.

التطبيق: هو تصور الطرق واتخاذ القرارات وكيفية تنظيمها من أجل السير الجيد للخطة.

المراقبة: هو الكشف عن الأخطاء والوسائل المناسبة لتصحيحها¹.

أما هنري فايول يرى أن التخطيط يشمل التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل².

تعريف أحمد سيد مصطفى: يعرف التخطيط أنه فن التعامل مع المستقبل وأنه الوظيفة المبكرة أو نقطة البداية في أي عملية إدارية يتضمن تصميم الأهداف وتقييمها واختيار المناسب منها، وكذا تحديد كيفية بلوغها من خلال برامج وجدول زمنية بتوظيف موارد معينة، وأن هذه الأهداف بمثابة معايير الأداء الفعلي³.

أما سليمان الطاوي يرى أنه التدبير الذي يرمي إلى مواجهة المستقبل بخطط منظمة، لتحقيق أهداف محددة، وهو بهذا المعنى ظاهرة اجتماعية عامة تشمل المشروعات الخاصة والمشروعات العامة ولا ينعدم إلا في الجماعات البدائية التي تعتمد اعتمادا كلياً على العادات والتقاليد والتي توكل أمورها للقوى الغيبية.

فالتخطيط يقوم على عنصرين هامين هما:

¹ - بلال خلف، السكارنة، التخطيط الاستراتيجي، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، ص96.

² - ليلي شحاتة، وآخرون، الإدارة العامة، القاهرة، مصر: كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 1995.

³ - أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، رؤية مدير القرن الواحد العشرون، ط2، مصر: جامعة الزقازيق،

1999، ص87.

التنبؤ بالمستقبل والاستعداد لمواجهة¹.

التخطيط هو المسار الذي يحدد مسبقا من أجل تحقيق أهداف معينة تلتزم الإدارة به وتعمل بموجبه².

من خلال ما سبق نستخلص الخصائص التي تميز عملية التخطيط ونلخصها فيما يلي:

- 1- التخطيط مرتبط بأهداف المستقبل فهو يحدد ليحقق أهداف مستقبلية.
- 2- هي ظاهرة انسانية نابعة من إرادة الفرد لتحقيق ما يصبوا إليه.
- 3- ويعتبر التخطيط عملية بسيطة تشمل كل المستويات ومختلف المجالات فرب العائلة يخطط في المنزل، المدير في المدرسة، الرئيس في المنظمة.
- 4- التخطيط مرتبط بفترة زمنية محددة.
- 5- يعتمد التخطيط على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة.
- 6- يعتبر التخطيط نقطة بدائية أي مشروع بحيث يعتمد على خطة مدروسة من أجل تنفيذه.
- 7- يعتمد التخطيط الإجابة على الأسئلة التالية:

ماذا تريد أن تفعل ؟

- ما هو وضعنا الحالي؟ وأين نقف الآن من ذلك الهدف؟
- ماهي الوسائل والعوامل التي تساعدنا على تحقيق ذلك الهدف وما العوائق التي تقف أمام عدم تحقيقه؟

- ما هو البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة لتحقيق الهدف؟.

ثانيا: أهمية التخطيط

إن العمل بدون خطة يعني العمل في جو من العبث وضياح الوقت إذ تكون هناك فوضى وعدم توازن والثبات أثناء اتخاذ القرارات ويصبح الوصول إلى الهدف المرسوم صعب وبعيد المنال، و تكمن أهمية التخطيط فيما يلي:

- 1- التوقع للمستقبل وما قد يحمله من مفاجأة وتقلبات، حيث أن الأهداف التي يراد الوصول إليها هي أهداف مستقبلية، أي تحقيقها يتم خلال فترة زمنية محددة قد يطول وقد يقصر مما يفرض على

¹ - محمد محمد عبد الوهاب، البيروقراطية في الإدارة المحلية، مصر: دار الجامعة، الجديدة للنشر 2004، ص143.

² - مجيد الكرخي، التخطيط الاستراتيجي، عرض نظري وتطبيقي، عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009، ص21.

رجل الإدارة، عمل الافتراضات اللازمة ما قد يكون عليه هذا المستقبل وتكوين فكرة ما سيكون عليه الوضع عند البدء في تنفيذ الأهداف، وخلال المراحل المختلفة للتنفيذ¹.

- كما أنه أداة فعالة في يد الإدارة لمواجهة التغيرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والتي تحدث في المستقبل سواء كانت هذه التغيرات تحدث في المستقبل سواء كانت هذه التغيرات تحدث داخل أو خارج المنظمة، وبالتالي يتم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة وذلك بأحسن كفاءة ممكنة وذلك من خلال وضع خطط وبرامج مختلفة²، ومنه فإن أهمية التخطيط تتبع من فوائد ومزايا التي تعود على المنظمة ويمكن تلخيصها فيما يلي³:

- 1- وجود خطة واضحة ومحددة ويمكن استخدامها كمقياس للأداء.
- 2- تركيز انتباه إدارة المنظمة على الأهداف والغايات الموجودة وذلك من خلال الخطة.
- 3- زيارة كفاءة وفعالية المنظمة.
- 4- توفير الوقت والجهد.
- 5- زيادة مكاسب وأرباح المؤسسات
- 6- يحدد ويوضح أهداف المؤسسة لكل العاملين.
- 7- يقلل من اتخاذ القرارات العشوائية والشخصية.
- التخطيط ذو أهمية كبيرة في تحقيق الأهداف المنشأة، إذ بدونها تصبح القرارات دون أي معنى.
- تظهر الضرورة إلى التخطيط بسبب عدم التأكد من المستقبل وخضوع الظروف المؤثرة للتغير المستمر.
- ينذر في المنظمة التأكد من الحوادث المستقبلية.
- يعمل التخطيط على توجيه الاهتمام نحو أهداف المشروع التي تعتبر أهداف لجميع أوجه التخطيط.
- يعمل التخطيط على جعل الإدارة يقظة وذلك من خلال متابعتها المستمرة للقرارات التي تصدرها.

¹- زيد منير عبوي، التخطيط والتطوير الإداري، ط1، الأردن: الجامعة الأردنية، 2009، ص16.

²- محمد عثمان اسماعيل، الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، 2001، ص242.

³- موسى يوسف خميس، مدخل إلى التخطيط، الأردن: دار الشروق، 1999، ص23.

- الخطة السليمة التي تكون أساسها الدراسة تقوم بتوجيه نشاط الأقسام الداخلية في المنشأة نحو هدف واحد.

- يعتبر التخطيط نوع من الاقتصاد، إذ أنه باتباع الطريقة السليمة المناسبة للظروف المحيطة يمكن تخفيض التكاليف إلى أقل حد ممكن وحسن استخدام الموارد المتاحة المادية والبشرية¹.

ثالثاً: مبادئ التخطيط:

هناك العديد من المبادئ التي تشكل الأسس الضرورية لعملية التخطيط والتي تعطيه ميزة خاصة تختلف عن أساليب الإدارة ومن هذه المبادئ ما يلي:

1- **التنسيق:** يعتبر التنسيق أمراً ضرورياً وهاماً في عملية التخطيط أي عدم تعارض الوسائل بعضها مع البعض الآخر من ناحية أخرى.

2- **الاستمرارية:** ينبغي لعملية التخطيط أن تكون مستمرة وذلك ارتباطاً باستمرارية نشاطات المنظمة واستمرارها وتطورها، وبالتالي الملازمة المستمرة لهذه النشاطات وتطورها.

3- **المرونة:** تعني إتاحة المجال لتعديل الخطة عندما يظهر أن وضع الخطة كان غير سليم، الأمر الذي يستدعي معه تصحيحها أو أن هناك ظروف واقعية بحيث يجعل تنفيذ الخطة الموضوعية غير ممكنة، ولم تؤخذ هذه الظروف بالحسبان عند وضع الخطة أو حصول تغيرات جوهرية في الواقع الاقتصادي المحلي أو في الظروف الدولية، ونستدعي تعديل الخطة بما يتناسب هذه المتغيرات.

4- **الالتزام:** تعتبر الخطة ملزمة بشكل عام للجهات ذات العلاقة بها، وأن الإلزام بالخطة ضرورة تتطلبها عملية تنفيذ الخطة، إذ بدون وجود مثل هذا الإلزام، وترك الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الخطة حرة في تنفيذها، قد يؤدي في النهاية إلى عدم تنفيذ الخطة بشكل كلي وهذا ما يؤدي إلى عدم تحقيق الخطة المرسومة في البداية².

5- **الواقعية:** أن يكون التخطيط واقعياً على أساس الموارد البشرية والموارد المتاحة.

6- **الشمولية:** أن يكون التخطيط شاملاً ومتكاملاً لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة³.

¹ - رضا اسماعيل البسيوني، الإدارة العامة، ط1، القاهرة: طيبة للنشر والتوزيع، 2008، ص135.

² - عقيل جاسم عبد الله، التخطيط الاقتصادي، الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 1999، ص33.

³ - عبد الله محمد عبد الرحمن، مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية والتطبيق، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص155.

7- المركزية الديمقراطية: تعني مركزية التخطيط واللامركزية التنفيذ، فالوحدات الانتاجية على الأساس في البيانات والمعلومات التي تصل إلى السلطة الأعلى ويقترن دور الأخيرة في صياغة الأهداف العامة مع ترك تفصيلات هذا المسار للوحدات الفرعية¹.

المطلب الثاني: أنواع التخطيط وخطواته:

أولاً: أنواع التخطيط

يصنف التخطيط إلى عدة أنواع مختلفة نذكر منها:

أ. التخطيط المجالي المكاني: نذكر منها:

1- التخطيط الدولي: وهو ما تقوم به هيئة الأمم المتحدة فيها يخص منع التلوث خاصة التلوث الجوي وحماية طبقة الأوزون ودراسة البحار وحماية المحيطات من التلوث ويخص أيضا وضع القدرات السياسية التي تتعلق بالعلاقات السياسية الدولية²

2- التخطيط القومي: ويكون على مستوى دولة معينة مثل المشاريع التنموية التي قامت بها الجزائر كالمخطط الرباعي، الخماسي من أجل التنمية الوطنية.

3- التخطيط المحلي الإقليمي: وهو التخطيط الذي يخص منطقة إقليمية تكون داخل حدود دولة معينة بحيث يشمل أكثر من مدينة واحدة ويهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة والاستفادة من الموارد المتاحة مثل برنامج ولاية الهضاب العليا الذي يهدف إلى إعادة التوازن الجهوي³.

4- التخطيط المحلي: ويخص في العادة مدينة واحدة أو قرية واحدة وهنا يمكن التحدث عن نوع من اللامركزية فيما يتعلق بوضع الخطة وتنفيذها والاشراف عليها وذلك لإشباع الاحتياجات المحلية للسكان المحليين القاطنين فيها⁴ مثل المخططات البلدية للتنمية المتمثلة في عدة مشاريع وبرامج هادفة إلى تحقيق التنمية المحلية.

ب- التخطيط حسب المدى الزمني: وفقا للتخطيط حسب المدى الزمني هناك 3 أنواع وهي⁵.

¹ - مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت: بيروت للطباعة والنشر، 1980، ص194.

² - مصطفى مدوكي، "عموميات حول التخطيط"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

³ - خالد محمد الكيالي، فوزي عبد الله العكش، فضل الله على فضل الله وأحمد إبراهيم أبو سن، مدخل إلى الإدارة العامة، ط3، دبي الامارات العربية المتحدة: المطبعة العصرية، 1987، ص94.

³ - محمد عثمان اسماعيل وآخرون، المرجع السابق، ص263.

⁵ - محمد عبد الوهاب، البيروقراطية في الإدارة المحلية، الأزارطة، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004، ص94.

- 1- التخطيط على المدى القصير: ويقصد به التخطيط لمدة قصيرة حيث أنه لا يزيد عن سنة واحدة.
- 2- التخطيط متوسط المدى: وهذا النوع يغطي فترة زمنية بين سنة إلى خمس سنوات.
- 3- التخطيط طويل المدى: وهو التخطيط الذي يزيد عن خمس سنوات إن هو يركز على الأهداف الطويلة المدى.

ج- التخطيط حسب الهرمية في التخطيط: يمكن القول عن التخطيط هنا يكون وفقا للمكانة على المستوى الهرمي للحكم في الدولة بحيث يختلف التخطيط المعد من طرف الحكام وعن الذي يجري في المستوى الأدنى وبالتالي نذكر منها ما يلي:

- أ- التخطيط الاستراتيجي: وهذا النوع يعتبر جوهر العملية الإدارية بدءا بجمع المعلومات وتحليلها ووضع البدائل وتقييمها من أجل وضع خطة استراتيجية للمنظمة بالاعتماد على مواردها المالية والبشرية.
- ب- التخطيط السياسي: وهنا نخص بالذكر وضع السياسات العريضة من قبل الحكام.
- ج- التخطيط التكتيكي: يعد هذا النوع من التخطيط في مرحلة التنفيذ إذ تطلب الأمر ذلك فهو يوضع لأغراض محدودة ولفترة زمنية قصيرة وفقا للمتغيرات الموجودة أمام المنفذ.
- د- التخطيط للطوارئ: ويمكن القول هنا ان الأمر يتعلق بوضع خطط إضافية للخطة الاستراتيجية الرئيسية وتوضع هذه الخطط الطارئة في حالة عدم التأكد من الظروف التي توقعت حدوثها عند وضع الخطة .

حسب مضمون التخطيط: يشمل التخطيط حسب المضمون على ما يلي:¹

- أ- التخطيط السياسي: وهذا النوع من التخطيط يخص النظام السياسي في الدولة كتحديد الدستور، وتوزيع السلطات بين الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- ب- التخطيط الاجتماعي: يخض هذا النوع تنمية الخلية الأساسية في الدولة وهي الأسرة، ويتعلق كذلك بخلق مجتمع سليم من المشاكل وعلاقات بين أفرادها.
- ج- التخطيط البشري: ويخص موضوع النمو السكاني كتتنظيم النسل.
- د- التخطيط لاستغلال الأرض: يعتبر من أحدث أنواع التخطيط وأكثرها قربا لجودة حياة الإنسان، فهو يتعلق بموضوع حسن استغلال الأرض، من خلال تخصيص الأرض الخصبة للزراعة، ومنع إنشاء مراكز تجارية ومصانع عليها، وبالتالي منع تلوث التربة وما تحتويه من مياه جوفية والكثير من المواد الكيميائية،

¹ - خالد محمد الكيالي، مرجع سابق، ص94

مبيدات الحشرات السامة، تبقى آثارها في التربة لعدة سنين، كما تنقلها الأمطار والسيول إلى المياه الجوفية.

هـ - **التخطيط الاقتصادي:** ويتعلق هذا النوع بالانتاج القومي الزراعي والصناعي، ويسعى إلى تحقيق ميزان إيجابي في التجارة ويرتبط هذا النوع بالتخطيط المالي والتخطيط لليد العاملة.

ن - **التخطيط المالي:** ويتعلق بنسبة السيولة النقدية بالدولة وما يتعلق بها من نسبة الفائدة على الديون ويخص أيضا القروض العامة والضرائب المعلقة في الدولة، وهذا النوع من التخطيط له صلة وثيقة بإعداد موازنة الدولة.

التخطيط حسب الشمولية: ويشمل على 3 أنواع وفقا كالتالي:

1- **التخطيط الشامل:** ويعتمد على الدراسة الشاملة للمشكلة قبل حدوثها فيجمع معلومات مستحيلة حلها ويضع الحلول الممكنة لها، ثم يقوم باختيار الحل الأمثل، يعتبر أحسن أنواع التخطيط.

2- **التخطيط التجزئي:** هو عكس التخطيط الشامل فهو يركز على دراسة جزء من المشكلة ويضع حلول جزئية لها، ويتحرك عند مصادفة المشكلة وليس قبلها، ويعتبر أسوأ أنواع التخطيط لأنه لا يساعد على حل المشكلات ويتم اللجوء إليه أثناء ضيق الوقت وقلة الإمكانيات.

ج- **المسح المختلط:** هذا النوع يركز على المشكلة نفسها مع وجود نظرة بعيدة المدى للتغيرات المستقبلية، أما أنه يركز على جمع المعلومات الأساسية فقط ويركز على بدائل أكثر عملية¹.

ثانيا: خطوات التخطيط:

وهي عبارة عن سلسلة من الخطوات أو الطرق التي تتبع للقيام بعملية التخطيط ويمكن توضيحها من خلال ما التالي:

المرحلة الأولى: تحديد الأهداف: وهي عملية جوهرية فلا وجود لخطة بدون هدف أو مجموعة محدودة لتحقيقها حسب حجمها ونشاطها، والنظام الذي تعمل فيه والبيئة التي تحيط بها.

المرحلة الثانية: وضع الفروض المستقبلية: إن الفروض عبارة عن علاقة بين سبب ونتيجة، أو يمكن القول أنها مجموعة من التساؤلات تطرحها إدارة وتحاول لإجابة عليها، وعلى لإدارة

النتبؤ بالظروف المستقبلية ودراستها وتوقع المتغيرات الممكن حدوثها.

¹ - سيد محمد جاد الرب، تنظيم وإدارة منظمات الأعمال، منهج متكامل في إطار الفكر التقليدي والمعاصر، القاهرة، مصر: مطبعة العشرية، 2005، ص216.

المرحلة الثالثة: تحديد البدائل ودراستها: بعد وضع عدد من البدائل التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الهدف، نبدأ بتقسيم على بديل من خلال معرفة وتحديد مدى تحقيق كل بديل للهدف وكلما كان البديل أقرب إلى تحقيق الهدف النهائي كلما كان مرغوبا به أكثر¹.

المرحلة الرابعة: تحليل البدائل المتاحة: حيث تقوم لإدارة بتجميع كافة البيانات والمعلومات عن البدائل المطروحة للدراسة وتحليل هذه البدائل المطروحة للدراسة وتحليل هذه البدائل بدقة من حيث مزايا وعيوبها وتكاليفها وفوائدها:

المرحلة الخامسة: وضع الخطط التفصيلية أو الفرعية: وهي المرحلة التي يتم فيها تجزئة الخطة الرئيسية في شكل خطط فرعية، وتشغيلية تعمل بعضها البعض بشكل يخدم الخطة العامة سياسات، إجراءات، قواعد، برامج، ميزانيات.

من خلال ما سبق نستخلص أن التخطيط هي عملية ضرورية في أية منظمة، ولنجاح هذه العملية في تحقيق الأهداف المرسومة مستقبليا، فإنه يعتمد على عدة مبادئ والتي ركيزة التي تسند إليه التخطيط والمتمثلة في: الشمولية، الواقعية، التنسيق، الاستمرارية...

حيث لا يمكن الاستغناء على أحد هذه المبادئ، إذ أننا نجدها تعمل بالتناسق فيما بينها لكي تتحقق ما يسمى بتخطيط فعال، وأهمية معتبرة في المنظمة تتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

الوصول إلى الأهداف المرسومة من طرف المنظمة، وإحداث تغييرات ايجابية داخل المنظمة سواء على مستوى الإدارة أو على مستوى الموظفين.

فيما يخص الإدارة تتمثل تغير طريقة تسيير المنظمة والتخلي عن الطريقة الكلاسيكية وإدخال تخصصات جديدة تساير هذا النوع من التيسير أي "الإدارة بالتخطيط".

أما على مستوى الموظفين: تتمثل في رفع كفاءة الموظفين عن طريق حثهم وتشجيعهم وتحفيزهم على بذل جهدا أكبر للحصول إلى نتيجة جيدة، وذلك بأقل وقت وبأقل جهد.

إن أهمية التخطيط لا يعد ولا يحصى، فبصفة عامة فإن التسيير بالتخطيط يعتبر الوسيلة الانجح في تسيير أي منظمة سواء على مستوى المحلي، الجهوي، الوطني، الدولي.

¹ - محمد حسن أحمد، إدارة التخطيط والتنظيم، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة، 2006، ص 16.

المطلب الثالث: معيقات التخطيط:

لا يعتبر التخطيط من وظائف الإدارة التي يمكن ممارستها بسهولة وقد تبذل الإدارة جهداً ووقتاً في عملية التخطيط، ثم نجد النتائج ضعيفة، ويرجع ذلك إلى وجود بعض محددات ومشاكل التي تواجه عملية التخطيط، في المشروعات وفي موضوعاتها هذا توجز البعض منها:

1- **الافتقار إلى الدقة:** بالرغم من تقدم طرق التسيير وتحليل البيانات، ومازالت إدارة المشروع تواجه صعوبة تحديد نظام التخطيط الذي يتناسب الظروف الداخلية والخارجية للمشروع، مثل حجم المشروع، الهيكل التنظيمي، أنماط الإدارة، نوع النشاط، مستويات الإنتاج، مستويات الإنتاج، درجة التغيير التكنولوجي، فعنصر الدقة قد يوجد في طريقة معينة للتخطيط ولكن ليس على مستوى التخطيط الشامل للمشروع، وأيضاً كلما طالت الفترة التي تعطيها الخطة، كلما طالت القدرة على توفير الدقة.

2- **صعوبة التنبؤ بالحقائق المتعلقة بالمستقبل:** ففاعلية التخطيط تعتمد على صحة الفروض المتعلقة بالمستقبل ونظراً لما يطرأ عليه المستقبل من ظروف عدم التأكد، فإن هذه الفروض تتضمن عادة الحد الأدنى من الأخطاء، ولمعالجة التغيرات الغير المتوقعة تضع لإدارة خطط بديلة تساعد على تحقيق مرونة التخطيط، مثل تغيير برامج الاعلان لتلائم التغيير في السياسات البيع، أو تغيير خطوط الإنتاج لمواجهة ظروف المنافسة، ومع ذلك فيجب ملاحظة أن الخطط البديلة قد تكون مكلفة للمشروع.

3- **مشكلة حجم المعلومات:** المعلومات هي أساس التخطيط ونقص المعلومات يؤدي إلى ضعف الافتراضات المتعلقة بالمستقبل، وبالتالي يؤثر على نتائج التخطيط، وفي نفس الوقت قد تلجأ الإدارة إلى تخصيص مشروعات كثيرة وغير ضرورية، ومكلفة للمشروع ثم لا تستخدم ضمن إتخاذ قرارات التخطيط، وتختلف الحد الأمثل من المعلومات اللازمة لتخطيط من مشروع إلى آخر.

4- **المعيقات النفسية:** ويقصد بها مقاومة العاملين بالمشروع للخطط الجديدة فقد يصعب على الإدارة تغيير أنماط السلوك، وطريقة تفكير العاملين الذين اعتمدوا عليها لفترات طويلة، وتوجه الإدارة بعدم الرغبة أو القدرة على قبول الظروف الجديدة¹.

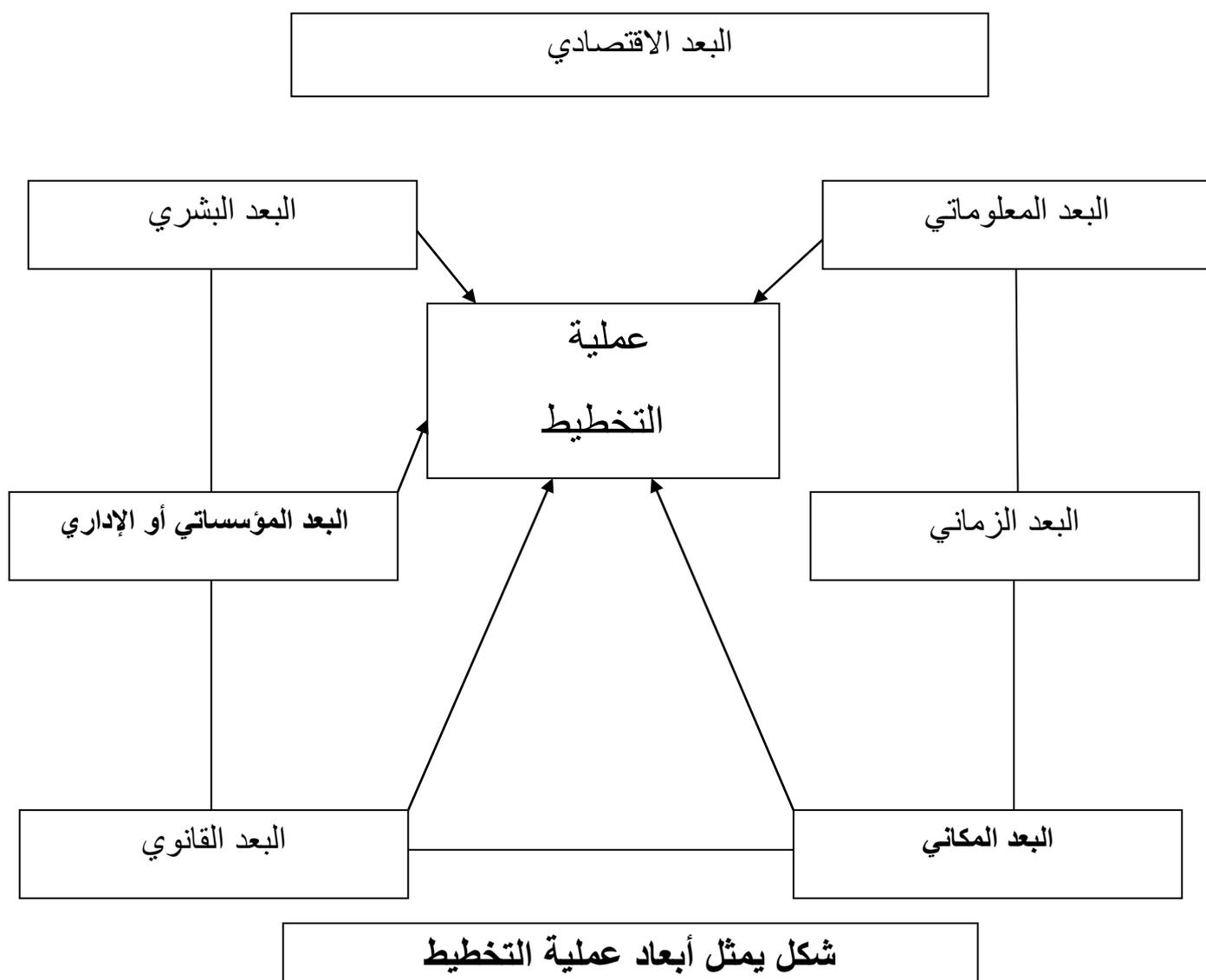
5- **المعيقات الإدارية:** ويقصد بها السياسات والإجراءات والقواعد المعمول بها في المشروع والتي ترغب الإدارة في تغييرات التلاؤم مع الخطة الجديدة، وقد تجد الإدارة صعوبة من إحداث التغيير المطلوب نظراً للاعتماد لأفراد على طريقة معينة في أداء العمل.

¹- د. موسى بوسف خميس، مدخل إلى التخطيط، الأردن: دار الشروق، 1999، ص23.

المطلب الرابع: أبعاد عملية التخطيط:

- لضمان نجاح عملية التخطيط يجب أن تشمل على عدة أبعاد مترابطة ومتكاملة وتتمثل فيما يلي:
- 1- **البعد الاقتصادي:** ويتمثل في الموازنات والإمكانات المالية المخصصة الأغراض التخطيط أو لخطة معينة، ويشمل هذا البعد الموارد المتاحة والكامنة بأنواعها المختلفة.
 - 2- **البعد البشري:** ويقصد به الكفاءات والمتخصصين الذين سيعملون في مجال إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة وهذا البعد يلعب دورا رئيسيا في نجاح الخطة أو فشلها.
 - 3- **البعد المؤسسي أو الإداري:** ونعني به المؤسسات والإدارات المعنية بإعداد ومتابعة وتنفيذ الخطة أو التخطيط بشكل عام.
 - 4- **البعد الزمني:** وهو كم الخطة أو مدتها الزمنية وهذا البعد ضروري لقياس مدى فعالية الخطة ونجاحها في تحقيق أهدافها وغايتها.
 - 5- **البعد القانوني:** يشمل هذا البعد التشريعات والقوانين اللازمة للعمل وبيبين الحقوق والواجبات والمسؤوليات ويعطي لحظة الصفة الرسمية.
 - 6- **البعد المعلوماتي:** تحتاج الخطة أو عملية التخطيط لكم هائل من البيانات والمعلومات المختلفة والمعنوية حتى تأخذ الطابع الواقعي والشمولي.
 - 7- **البعد المكاني:** ويقصد به المستوى المكاني الذي يمارس فيه التخطيط وهو المستوى الإقليمي، الوطني، الشبه الإقليمي المحلي، على مستوى المحلي، على مستوى المشروع، الشركة، المؤسسة¹.

¹ - عثمان محمد عتيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2001، ص35.



المبحث الثاني: الإطار النظري للبلدية:

اعتمدت الجزائر في تنظيمها الإداري على أسلوب اللامركزية الإدارية والتي تشكل البلدية نواتها القاعدية، هذه الأخيرة مرت بعدة تغيرات وتطورات مست مفهوما، وكيفية انشائها وحددت صلاحيتها. نتيجة لتزايد الضغوطات الجماهيرية للمطالبة بتحقيق الديمقراطية الشعبية، ووظائف الدولة ومسؤولياتها، وتقل اعباء التنمية المحلية، بروز حتمية المشاركة في تنفيذ برامج التنمية المحلية.

عرفت الجزائر عدة دساتير تطرقت الى البلدية كهيئة اقليمية محلية، تجسد أسلوب التنظيم اللامركزي الإداري، وتشرك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية. كما سن المشرع الجزائري عدة نصوص قانونية متعلقة بالبلدية حسب الظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل فترة.

كما ان للعامل التاريخي دور بارز في التطور الذي عرفته البلدية والذي اثرت فيه الظروف التي مرت بها البلاد خلال الحقبة الاستعمارية وحتى فترة ما بعد الاستقلال.

المطلب الاول: مفهوم البلدية والتطور التاريخي لها.**اولا: مفهوم البلدية**

ان كلمة البلدية مشتقة من كلمة بلدة او جزء من البلد، وهذا الاخير يقصد به كل مكان في الأرض عامرا كان ام خاليا¹.

لقد اختلفت الآراء حول تعريف البلدية، حيث عرف المشرع الجزائري البلدية بموجب المادة الاولى من القانون رقم 08-90 المتعلق بالبلدية هي "الجماعة الاقليمية الاساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون اي البلدية هي الوحدة اللامركزية الاساسية باعتبارها مرفقا عموميا فهي تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية"²

أما قانون البلدية رقم 11-10 فقد عرفها في المادة الاولى منه أنها الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون³. ونستنتج من خلال ما سبق أن:

¹ - ناصر لباد، القانون الإداري والنشاط الإداري، ط2، سطيف: لباد للنشر، 2007م

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-90 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 15، 1990، ص1، المادة الأولى.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011، ص1، المادة الأولى.

- البلدية مجموعة اقليمية يوجد بين مواطنيها مصالح مشتركة.
 - البلدية مجموعة لامركزية انشئت وفقا للقانون، وتتمتع بالشخصية المعنوية.
 - البلدية مقاطعة ادارية للدولة مكلفة بضمان السير الحسن للمصالح العمومية.
- وكذلك يمكن ان نستنتج ان البلدية هيئة لامركزية تقوم بتقريب المواطن من الادارة، وكما تسعى الى تحقيق مصالح المواطنين.

ثانيا: التطور التاريخي للبلدية:

ان البلدية باعتبارها مرفقا عاما تتأثر دائما بالايديولوجية السائدة في فترة ما، وفي بلد ما، فهو يتغير اذا تغير المكان والزمان، وتتنطبق هذه الملاحظة على الجزائر سواء في المرحلة الاستعمارية او التي بعد الاستقلال.

1-مرحلة الاستعمار: منذ احتلال الجزائر على يد الاستعمار الفرنسي عرف التنظيم الاداري بصفة عامة والتنظيم البلدي بصفة خاصة عدة مراحل، بحيث ان الاتجاه العام السائد آنذاك هو ربط النظام الاداري بنظام مركزي قوي، لا يترك مجالا فيها للنظام اللامركزي بالظهور الا على نطاق ضيق جدا، حيث نجد ان المؤسسة العسكرية الفرنسية كان لها حضور قوي امام الادارة المدنية لوجود مناطق خاضعة للسلطة العسكرية، وعليه استعملت البلدية آنذاك كأداة لتحقيق مآرب الاستعمار، ووسيلة للوصول الى اهدافه وهو توسيع الاستعمار وتنظيمه.

كما اعتمد المستعمر الفرنسي على تقسيم البلاد الى اقاليم مدنية واخرى عسكرية تهدف الى قهر الجزائريين وتجريدتهم من املاكهم لقاعدة المعمرين، باستعمال القوة العسكرية¹.

ومنذ عام 1844 م اقام الاحتلال الفرنسي على المستوى المحلي هيئات ادارية عرفت بالمكاتب العربية، مسيرة من طرف ضباط الاستعمار بهدف تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة على مقاومة الجماهير، وكانت هذه المكاتب تؤدي اساسا دورا واقعيا يتمثل في حفظ النظام واستيفاء الضرائب والعدل، واحصاء السكان والمخابرات، عمدت السلطات الاستعمارية الى تكييف وملائمة التنظيم البلدي تبعا للأوضاع والمناطق، منذ 1868 أصبح التنظيم البلدي بالجزائر يتميز بوجود ثلاثة اصناف من البلديات².

¹- سعد الله أبو القاسم، الحركة الجزائرية 1830-1900 بيروت: مكتبة دار العرب الإسلامي، 1992، ص ص 228-229.

²- محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية، الجزائر: دار العلوم، للنشر والتوزيع 2004، ص 36

1-البلديات الأهلية:

لقد اقيمت في المناطق الأهلية بالسكان الجزائريين والتي يشرف على ادارتها اعوان الحاكم العام، حيث ليس لسكانها اي دور في إدارتها او تسييرها وترتكز خاصة في مناطق الجنوب (الصحراء)، وفي بعض المناطق الصعبة والنائية في الشمال الى غاية 1880 م.

وقد جرت عدة محاولات من طرف السلطات الاستعمارية لتنظيم بلديات الاهالي. فسميت بالدوار، بحيث قسمت القبيلة الى دواوير التي اعتبرت اولى المحاولات التنظيمية للبلدية، وهي فرع اداري للوحدة العسكرية المتواجدة بمقر الاقليم العسكري¹.

ب-البلديات المختلطة.

وهي البلديات المشكلة من العنصر الاوربي والعنصر الوطني التي تقع في الجنوب اين يقل العنصر الاوربي والمجالس البلدية بها، ولا ينتخب الرئيس بل يتم تعيينه، ويحكم انشاء هذه البلديات القانون الصادر في 08 فيفري 1937 م. وقد انشا في مكان تلك البلديات عدة مراكز رئيسية انتزعت من اختصاصات القيادة واصبحت تدار بواسطة الاوربيين وحدهم، وتتكفل بتسيير البلديات المختلطة هيئتان هما.

1-المتصرف الإداري: ويعتبر العنصر الفعال في البلدية وهو موظف من الادارة الاستعمارية بجمع كل الصلاحيات في يده ويساعده موظفون جزائريون خاضعون للإدارة الفرنسية.

2-اللجنة البلدية. تتكون من اعضاء فرنسيون منتخبون لمدة 6 سنوات ونسبة تمثل الجزائريين ب

1%²

ج-بلديات كاملة الصلاحيات:

وتعرف ايضا بالبلديات ذات التصرف التام، وتوجد اساسا في اماكن ومناطق التواجد المكثف للأوربيين بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية، وكانت هذه البلديات تدار من طرف مجلس بلدي ورئيسه، اللذان ينتخبان من طرف السكان المحليين بالبلدية، ولقد خضعت هذه البلديات الى القانون الفرنسي الصادر في 05 جويلية 1884 م والذي ينشئ بالبلدية هيئتين هما.

1-المجلس البلدي: وهو الهيئة التي انشأتها قيادة الثورة لتأطير المدنيين وتنظيمهم، ويتكون من

أعضاء يرسمون بواسطة الانتخاب، ولأول مرة يعطي للجزائريين حق الترشح والانتخاب، على أن لا

¹- محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية، مرجع سابق، ص 37

²- علي زغدود، الإدارة المركزية في المؤسسات الإدارية، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 36

يتجاوز نسبتهم الثلث، كما لا يستطيع الجزائري ان يكون رئيس بلدية أو أحد مساعدي رئيس البلدية. إن البلديات الكاملة الصلاحيات قد تدعمت قانونيا وأصبحت مركز تمثيل مزدوج للمصالح المحلية والسلطة المركزية.

2-العمدة: ينتخبه المجلس البلدي من بين أعضائه، ويهدف إلى قمع الجماهير ومقاومة الثورة التحريرية، كما دعمت السلطات الاستعمارية الطابع العسكري للبلديات بإحداث، الأقسام الإدارية الخاصة S.A.S في المناطق الريفية، الأقسام الإدارية الحضرية S.A.U في المدن¹.

من خلال ما سبق نستنتج أن البلدية في الجزائر مرت بعدة مراحل حيث تميزت البلدية أثناء الحقبة الاستعمارية بالسيطرة الكاملة للفرنسيين، وكانت تخدم مصالح الأوربيين الموجودين في الجزائر، فبالرغم من التنظيمات الإدارية التي عرفتتها البلدية في هذه الحقبة إلا أن الهدف من ذلك توسيع الاستعمار، وفرض هيمنة العنصر الأوربي في الجزائر. وذلك بغرس جذوره أكثر عن طريق منحه امتيازات وإغرائه وتهيئة الأوضاع المشجعة للبقاء في هذه الدولة.

2-مرحلة الاستقلال بعد 1962 م:

لقد عانت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة من حالة الفراغ الإداري نتيجة لانعدام الاطارات الجزائرية القادرة على تسيير الشؤون الإدارية، اضافة الى العجز المالي، الشيء الذي أدى الى الاسراع ل في وضع حلول عاجلة للإيضاح الإداري الشامل، حيث حاول مجلس الثورة اعطاء قيمة حقيقية للبلدية كمؤسسة وتحديد مبادئها الأساسية، وذلك من خلال تقليص عدد البلديات، واعادة تنظيم اجهزتها لتسهيل عملية ادارتها وتسييرها.

1-المرحلة الانتقالية من 1962 الى 1967 م

لقد تعرضت البلدية بعد الاستقلال الى نفس الازمة لتي تعرضت لها كل المؤسسات الاخرى. ومن أجل سد الفراغ الذي تركته الهجرة الجماعية للإطارات الاوربية عقب الاستقلال. تم تعيين لجان خاصة يرأسها رئيس يقوم بدور رئيس البلدية في انتظار اعداد قانون بلدي جديد. كما عرفت هذه المرحلة اهم

¹- محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية، والمحلية في الجزائر، البلدية الولاية 1516-1962 د س ط، بن عكنون، الجزائر:

ديوان المطبوعات الجامعية، د س، ص 194

اجراء تمثل الاصلاح الاقليمي للبلديات،حيث تم دمج البلديات بعد ان كان عددها 1500 بلدية سنة 1962 الى 676 بلدية فقط في 16 ماي 1963 م،عرفت هذه المرحلة بمرحلة التجميع¹.

ب-مرحلة التفكير في انشاء قانون البلدية:

كرس دستور 10 سبتمبر 1963 رسميا وعلنيا المكان العام للبلدية، وشكل المرجعية الاساسية في اصدار قانون بلدي جديد يتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفت الجزائر خلال تلك الفترة حيث اعتبرت البلدية قاعدة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد. فبعد التغيير السياسي الذي حصل في 19 جوان 1965 جاء المرسوم في 18 جانفي 1967 الذي اشتمل على ميثاق البلديات وتوضيح دور المجالس البلدية، ونتيجة لبعض الاخطاء التي وردت في قانون البلدية لسنة 1967 والتي نجم عنها بعض القصور في دور المجالس الشعبية البلدية، حاولت السلطات آنذاك اجراء بعض التعديلات سنة 1981، الا ان المبادئ الاساسية لذلك القانون بقيت على حالها وهي قيام التنظيم الاداري على ثلاث هيئات. المجلس الشعبي البلدي ورئيسه والمجلس التنفيذي².

مرحلة قانون البلدية 08-90 سنة 1990

هذه المرحلة كرسها دستور 1989 والذي اقر بتجسيد مبادئ الديمقراطية والسماح بالتعددية الحزبية، وبالتالي فالقانون القديم لم يكن في مستوى التغييرات التي عرفت الساحة السياسية. فتم الغاء احتكار الحزب الواحد للمجالس الشعبية البلدية. واعتبر قانون البلدية الجديد محاولة من السلطات العليا لإعادة بناء النظام الإداري المحلي على اسس ديمقراطية وتعددية ولا مركزية إدارية، فاهم تغيير جاء به القانون 08-90 هو الغاء المجلس التنفيذي للبلدية واقتصار هيئات البلدية على المجلس الشعبي ورئيسه³.

ج-مرحلة قانون البلدية: 11-10-2011

لقد اهتمت السلطات المحلية بهذا القانون من خلال الاصلاحات التي شملت الجماعات المحلية واصلاح هيكل الدولة، وزيادة مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية الاقليمية التي تتناسب واحتياجاتهم في كل القطاعات، كما ساهم هذا في زيادة تمثيل المرأة في المجالس الشعبية البلدية وترقية حقوقها.

¹- عبيد لخضر، التنظيم الإداري للجماعات المحلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س، ص 11

²- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، ط2، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2007، ص 126

³- ناصر لباد، التنظيم الإداري، ط2، الجزائر: منشورات دحلبل، د س، ص 167

ولقد استغرق اعداد هذا القانون 5 سنوات كاملة، فنص هذا القانون الذي يحتوي على 220 مادة يأتي محل القانون رقم 90-08 والتي اظهرت التحولات التي عرفتها البلاد انه يحمل الكثير من النقائص التي تجعل احكامه لا تستجيب لتلك التحولات والتعديلات التي توجهها الجماعات المحلية ولم يعد بإمكانه معالجة الاختلالات والمشاكل الجديدة الناجمة، فقانون البلدية الجديد يهدف الى ادخال تصحيحات قصد تحقيق التوازنات الضرورية، لتأسيس تسيير منسجم للبلدية¹. ويهدف هذا القانون إلى:

مبدأ حرية المجالس المحلية البلدية في المبادرة التي يمكنها توفير مداخيل البلديات ومنح التصرف في ميزانيات ومخططات التنمية المحلية بالإضافة الى تعزيز دورها في الاختيارات التنموية المحلية، من خلال التأكيد على رأيها ومواقفها بشأن بعض انواع المشاريع، التي تقام على اقليم البلدية.

ويشمل هذا القانون حولا لمشاكل التسيير في البلديات حيث تفرض ضرورة اشراك المواطن في اتخاذ القرارات، من خلال تمكينه من حضور الجمعيات العامة، وتفعيل لجان الاحياء كممثلين داخل هذه الجمعيات لنقل انشغالا المواطنين، ووضع المواطن في صميم اهتمامه. فالقانون الجديد اضاف في المادة الثانية ان البلدية هي المكان الذي تكون فيه الممارسة الصحيحة للمواطنة، باعتبار ان لبلدية تشكل اطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية وممارسة الديمقراطية المحلية².

من خلال ما سبق نستخلص الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة اولت اهتماما كبيرا للبلدية، وذلك من خلال الاجراءات التي اتخذتها على مستوى التأطير والتنظيم الاداري المحلي. فلجأت الى تخفيض عدد البلديات عن طريق دمج عدة بلديات معا لإمكانية ادارتها وتسييرها، اما فيما يخص الاصلاح في المجال التشريعي فقد كرسه دستور 1963. حيث اعتبر البلدية اساس المجموعة الترابية والادارية والاقتصادية والاجتماعية كما هو وارد في المادة 9 منه، وهو التوجه نفسه الذي اكد عليه ميثاق الجزائر لسنة 1964، حيث أكد على ضرورة اعطاء الجماعات المحلية سلطات تتطلب مراجعة ادارية جذرية.

ولقد كان لدستور 1963 دور كبير في ابراز البلدية وضرورة الاهتمام بتكوين اطرار قادرة على تسييرها، بمراعاة خصائص النظام الاشتراكي الذي تبنته الدولة الجزائرية. وفي مرحلة 1967 مع ظهور

¹ - جديدي عتيقة، "إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة نموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013، ص 75.

² - أنظر المادة (2) من قانون البلدية (11-10) المؤرخ في 22 جويلية 2011م

اول قانون خاص بالبلدية حيث استمدت بعض موادها من القانون الفرنسي باعتبار الجزائر مستعمرة فرنسية، وايضا تأثرها بالنموذج اليوغوسلافي وذلك باعتماد الجزائر على النظام الاشتراكي، الحزب الواحد. ويظهر دستور 1989 الذي يعتبر من مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر، وذلك في تبني مبدأ التعددية الحزبية واللامركزية الادارية ومبدأ الانتخاب التعددي لتمثيل الادارة الشعبية على المستوى المحلي، واشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية وتماشيا مع الاصلاحات السياسية والادارية. جاء القانون البلدي رقم 90-08 ليحدد مسارا جديدا في التنظيم الاداري المحلي، وذلك في إطار تجسيد اللامركزية المحلية وتقريب الادارة من المواطنين، ولكن لسد ثغرات ونقائص هذا القانون سارعت السلطات المركزية بإصدار قانون 11-10 وذلك بهدف اعطاء فرص اكبر للمواطنين المحليين في التعبير عن انشغالاتهم، ولتجسيد الديمقراطية وتحقيق الحكامة المحلية والتنمية المحلية وهو الهدف الأكبر للدولة.

المطلب الثاني: هيئات البلدية

للبلدية دور فعال في تجسيد طموحات ومتطلبات وحاجيات السكان المقيمين فيها، ولتحقيق ذلك وجدت هناك هيئات تتكفل بذلك، حيث في موضوعنا هذا سنتطرق الى التعرف أكثر الى هذه الهيئات والى اختصاصاتها.

أولاً: المجلس الشعبي البلدي واختصاصاته

يعتبر المجلس الشعبي البلدي هيئة اساسية في تسيير وادارة البلدية كجماعة ادارية لامركزية إقليمية، اذ يعتبر الجهاز الذي يعبر عن احتياجات السكان، حيث يتم انتخابه من قبل المواطنين القاطنين في اقليم البلدية بموجب الاقتراع العام المباشر وذلك لمدة 5 سنوات¹.

ا-تشكيل المجلس الشعبي البلدي، يختلف عدد اعضاء المجلس بحسب التعداد السكاني للبلدية وفق ما يلي:

7 اعضاء في البلديات التي يقل عدد سكانها، 10.000 نسمة

9 اعضاء في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 10000 و 20000 نسمة

11 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 20001 و 50000 نسمة

15 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 50001 و 100000 نسمة

¹ - عساسي بوبا، "دور رؤساء المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري، جامعة محمد خيدر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2014، ص 51

- 23 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 1000001 و200000 نسمة
- 33 عضو في البلديات التي يساوي عدد سكانها او يفوق 200000 نسمة
- ويشترط في المترشح للمجلس الشعبي البلدي في ان تتوفر فيه الشروط التالية.
- السن 25 سنة.
- أن يكون المترشح تحت رعاية حزب، أو أن يرفق ترشحه بالعدد اللازم من التوقعات (150 ناخب الى (1000
- أداء الخدمة الوطنية أو الاعفاء منها¹
- ب- صلاحيات واختصاصات المجلس الشعبي البلدي؛ يرتبط مدى اتساع الصلاحيات والاختصاصات الموكلة للمجلس الشعبي البلدي بطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد.
- ويتولى المجلس الشعبي البلدي ادارة الشؤون العامة للبلدية، من خلال مداولاته في مختلف الميادين لحياة المواطنين في اقليم البلدية، فهو يمثل ابناء المناطق المحلية في تجسيد هذه الانشغالات والطموحات، وتتمثل اختصاصات المجلس الشعبي البلدي فيما يلي:
- 1- الاختصاصات المالية للمجلس الشعبي البلدي، وحسب المادة 181 من قانون البلدية رقم 10.11 يصوت المجلس الشعبي البلدي على ميزانية البلدية وتضبط وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون يصوت على الميزانية الأولى قبل 31 اكتوبر من السنة المالية التي تنفذ فيها².
- 2- الاختصاصات الاقتصادية للمجلس الشعبي البلدي: تنص المادة 111 من قانون البلدية رقم 11-10 يوكل للبلدية القيام بكل مبادرة او عمل من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي.
- لهذا الغرض يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته³.
- 3- الاختصاصات الاجتماعية للمجلس الشعبي البلدي: يتولى المجلس الشعبي البلدي في المجال الاجتماعي ما يلي.
- وحسب المادة 122 من نفس القانون المذكور اعلاه فان البلدية تتخذ كافة الاجراءات قصد انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها.

¹- شويخ بن عثمان، "دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر

بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2011، ص 11

²- المادة (181) من قانون البلدية رقم 10-11

³- المادة (111) من قانون البلدية رقم 10-11

- انجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل النقل للتلاميذ، غير انه يمكن للبلديات في حدود امكانياتها القيام بما يلي:
- اتخاذ عند الاقتضاء وفي إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، كل التدابير الموجهة لترقية نفتح الطفولة الصغرى وحدائق للأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني.
- المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية للبلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية، التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة.
- تقديم مساعدتها للهياكل والاجهزة المكلفة بالشباب والرياضة والتسلية.
- المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها.
- اتخاذ كل تدبير يرمي الى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع العاملين المعنيين باستغلالها.
- تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل.
- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة والمهمشة والمعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العامة الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية.
- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها، وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة.
- تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة، وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة، لاسيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة¹.
- 3- في مجال التهيئة العمرانية والتنمية المحلية. في مجال التخطيط يصادق المجلس الشعبي البلدي على المخطط التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى، ويسهر على تنفيذه مع مراعاة مخطط الولاية ومخطط التهيئة العمرانية، كما يختص بالدراسة والمصادقة على مخططات التهيئة للبلدية (المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، مخطط شغل الاراضي).
- ويختص المجلس في هذا السياق الرسم ومراقبة النسيج العمراني للبلدية، وتطابقه مع التشريعات والتنظيمات المعمول بها².

¹- المادة (122) من قانون البلدية

²- أحمد سي يوسف، تحولات اللامركزية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، قسم الحقوق، 2013، ص54.

ثانيا: رئيس المجلس الشعبي البلدي واختصاصاته: يعتبر المجلس الشعبي البلدي اهم هيئة في تسيير البلدية نظرا لحساسية منصبه، وكونه حلقة وصل بين المجلس الشعبي البلدي والبلدية من جهة، ويمثل الهيئة التنفيذية من جهة اخرى.

ا- كيفية اختياره: جاء في المادة 65 من قانون البلدية رقم 10-11¹ "يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة، التي تحصلت على اغلبيه اصوات الناخبين، وفي حالة تساوي الاصوات يعلن رئيسا المرشحة او المرشح الاصغر سنا"¹

ب- انتهاء مهامه: ينتهي مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي بحالة الوفاة أو لإقضاء أو انتهاء مدة العهدة (5 سنوات) وتنتهي أيضا للأسباب نفسها التي تنتهي بها مهام باقي اعضاء المجلس والمتمثلة فيما يلي.

1-الاستقالة: وتتمثل في التعبير الصريح من رئيس المجلس الشعبي البلدي، كتابة عن رغبته في استقالته من رئاسة المجلس الشعبي البلدي، وذلك حسب المادة 40 من قانون البلدية رقم 10-11 تزول صفة المنتخب البلدي بالوفاة والاستقالة، أو الإقصاء أو حصول مانع قانوني ويقر المجلس الشعبي ذلك بموجب مداولة، ويخطر الوالي بذلك وجوبا².

2-الإقصاء: وهو المرحلة الثانية التي تكون بعد قرار التوقيف، وهذا يعني ان قرار الإقصاء وجب ان يسبقه توقيف، اذ نصت المادة 43 من قانون البلدية 10-11 يوقف بقرار من الوالي كل منتخب تعرض لمتابعة قضائية بسبب جنحة او جنائية، لها صلة بالنظام العام او الاسباب المخلة بالشرف او كان تدابير قضائية لا تمكنه من الاستمرار في ممارسة عهده الانتخابية بصفة صحيحة، الى غاية صدور حكم نهائي من الجهة القضائية المختصة.

في حالة صدور حكم نهائي بالبراءة، يستأنف المنتخب تلقائيا وفوريا ممارسة مهامه الانتخابية³.

3- التخلي: هي الصورة الضمنية للاستقالة؛ يكون سلوك رئيس المجلس الشعبي البلدي معبرا عن تخليه عن منصبه، اي يكون بصورة صريحة، فحسب المادة 74 من قانون البلدية 10-11؛ حيث

¹- المادة (65) من قانون البلدية رقم 10-11

²- المادة (40) من قانون البلدية رقم 10-11

³- المادة (43) من قانون البلدية، رقم 10-11

يعد متخليا عن المنصب رئيس المجلس الشعبي البلدي المستقيل لم يجمع المجلس طبقا للمادة 73 لتقديم استقالته امامه، كما هو محدد في القانون.

يتم اثبات تخلي رئيس المجلس البلدي عن منصبه في اجل عشرة (10) ايام بعد غيابه خلال دورة غير عادية للمجلس بحضور الوالي او ممثله¹.

وحسب المادة 75 من نفس القانون، "يعتبر في حالة تخل عن المنصب، الغياب غير مبرر لرئيس المجلس البلدي لأكثر من شهر، ويعلن ذلك من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

في حالة انقضاء اربعين(40) يوما من غياب رئيس المجلس الشعبي البلدي دون ان يجتمع المجلس في جلسة استثنائية، يقوم بجمعه لإثبات هذا الغياب²."

4-الوفاة: وهي مسالة طبيعية تمس كل شخص وذلك حسب المادة 40 و 41 من قانون البلدية رقم 10-11 "تزول صفة المنتخب بالوفاة او الاستقالة او الاقصاء او حصول مانع قانوني ويقر المجلس الشعبي البلدي ذلك بموجب مداولة، ويخطر الوالي بذلك وجوبا³."

ج-اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

ان مجمل الاختصاصات التي يمارسها رئيس المجلس الشعبي البلدي، تسير في اتجاهين أساسيين، ففي الاتجاه الاول يمارس اختصاصاته وصلاحياته بصفته ممثلا للمجموعة المحلية، التي هي البلدية وسكانها ويكون خاضع بموجبها لسلطة الوصاية الادارية، اما الاتجاه الثاني فيمارس اختصاصاته بصفته ممثلا للدولة، اي ممثل البلدية كهيئة مركزية قاعدية تمثل السلطة لعدم التركيز الاداري، ويكون حينها خاضعا لسلطة الرئاسة المعينة، ولهذا نجد صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي واسعة ومتسعة باختلاف المجالات والمتمثلة فيما يلي:

1) **صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة:** يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي

بهذه الصفة بمجموعة من الصلاحيات والمهام والتي تعود اساسا للدولة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

¹- المادة (74) من قانون البلدية 10-11

²- المادة (75) من قانون البلدية 10-11

³- المادة (40) و(41) من قانون البلدية 10-11

1- في مجال ضبط الحالة المدنية: وحسب المادة 86 من قانون البلدية فإن لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الحالة المدنية، وبهذه الصفة يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية طبقاً للتشريع الساري المفعول تحت رقابة النائب العام المختص اقليمياً¹.

وحسب المادة 87 من نفس القانون يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته، تفويض امضاه للمندوبين البلديين والمندوبين الخاصين والى كل موظف بلدي قصد.

- استقبال التصريحات بالولادة والزواج والوفيات.

- تدوين كل العقود والأحكام في السجلات الحالة المدنية.

- اعداد وتسليم كل العقود المتعلقة بالتصريحات المذكورة اعلاه.

- التصديق على كل توقيع يقوم به اي مواطن امامه بموجب تقديم وثيقة الهوية².

- التصديق على كل نسخة وثيقة بتقديم النسخة الأصلية.

2- في مجال الضبط القضائي: وحسب المادة 92 من قانون البلدية رقم 10-11 لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الشرطة القضائية³

3- في مجال الضبط الإداري: تنص المادة 93 من قانون البلدية "يعتمد رئيس المجلس الشعبي البلدي، قصد ممارسة صلاحياته في مجال الشرطة الإدارية، على سلك الشرطة البلدية التي يحددها قانونها الأساسي عن طريق التنظيم.

ويمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي عند الاقتضاء، تسخير قوات الشرطة او الدرك الوطني

المختصة اقليمياً حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم⁴.

(2) صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل البلدية: يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل البلدية بعدة اختصاصات حددها له القانون كما يلي:

حسب المادة 77، يمثل رئيس المجلس البلدية في جميع المراسيم التشريعية والتظاهرات الرسمية.

وينبغي عليه المشاركة فيها حسب التزاماته المحددة في هذا القانون.⁵

¹ - المادة (86) من قانون البلدية 10-11

² - المادة (87) من قانون البلدية 10-11

³ - المادة (92) من قانون البلدية 10-11

⁴ - المادة (93) من قانون البلدية 10-11

⁵ - المادة (77) من قانون البلدية 10-11

وتنص المادة 82 نفس القانون: يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت رقابة المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية، بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الاملاك والحقوق المكونة للأملاك والحقوق المكونة لممتلكات البلدية وادارتها.

ويجب عليه على وجه الخصوص القيام بما يأتي:

-التقاضي باسم البلدية ولحسابها.

- ادارة مداخيل البلدية والامر بصرف النفقات ومتابعة دور المالية البلدية
- ابرام عقود اقتناء الاملاك والمعاملات والصفقات والايجاتر وقبول الهيئات
- القيام بمناقصات اشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.
- اتخاذ كل القرارات الموقفة للتقادم والاسقاط.
- ممارسة كل الحقوق على الاملاك العقارية والمنقولة التي تملكها البلدية في ذلك حق الشفعة.
- اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة طرق البلدية
- السهر على المحافظة على الارشيف.
- اتخاذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية¹.

من خلال ما سبق نستخلص أن البلدية هي الجماعة القاعدية وتمثل الهيئة الأقرب للمواطن حيث تسعى البلدية في خدمة مصالح المواطنين وذلك في مختلف المجالات، وتتكون من هيئات:

ا-المجلس الشعبي البلدي:

ب-رئيس المجلس الشعبي البلدي:

حيث يعتبر المجلس الشعبي البلدي هيئة لامركزية محلية لتمثيل الدولة. حيث يتراوح عدد اعضاءه بين 7 و33 عضوا وذلك حسب سكان البلدية. ويقوم بعدة صلاحيات تتمثل فيما يلي: السهر على تطوير الانشطة الاقتصادية وذلك بتشجيع المتعاملين الاقتصاديين، والاستثمارات الفلاحية، وتشجيع الفلاحين، وتقوم أيضا بالمصادقة على الميزانية الاضافية 15 جوان من السنة المعنية، ويسهر المجلس الشعبي البلدي على تحسين الاوضاع الاجتماعية للمواطنين، ترقية العلاج، توفير السكن، النقل المدرسي.

ويتأسس المجلس الشعبي البلدي رئيس ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر، لمدة 5 سنوات، ويقوم بصلاحيات مزدوجة.

¹-المادة (82) من قانون البلدية 10-11

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثل الدولة، بالسهر على احترام القوانين وتطبيقها وايضا الحفاظ على الاشخاص وممتلكاتهم، والسهر على راحة كل مواطن يقطن اقليم البلدية التي يتأسسها. وباعتبار رئيس المجلس الشعبي البلدي ممثل للبلدية، فهو يقوم بإدارة مالية البلدية وميزانيتها، وحسن تسييرها والمحافظة على المال العام.

ويسعى الى تحقيق التنمية المحلية للمواطن، والتكفل بانشغالاتهم اليومية، وايضا مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية عن طريق الانتخابات، لكونه العنصر الاساسي والفعال في البلدية. تعتبر البلدية قاعدة مركزية محلية لتلبية حاجيات المواطنين.

المطلب الثالث: المصالح الإدارية والتقنية:

لقد تعددت المصالح الإدارية والتقنية المكلفة بإدارة وتسيير شؤون المواطنين. والمصالح الادارية والتقنية للبلدية وتتمثل هذه المصالح فيما يلي.

- 1- **مصحة التنظيم والشؤون العامة:** تتكفل بكل ما يتعلق بالانتخابات، مراجعة القوائم الانتخابية التحضير للعمليات الانتخابية. وكذلك ما يتعلق بالتنظيم المتعلق بأصحاب الحرف، التجارة.
- 2- **مصحة المحاسبة:** فإنها تتكفل بالميزانيات في المحاسبة وتسيير المستخدمين. وتسيير املاك البلدية.
- 3- **مصحة الحالة المدنية:** فهي تعتبر من اهم مصالح البلدية. فهذه الاخيرة تتكفل بالحفاظ وتسليم وثائق الحالة المدنية مثل شهادة الميلاد، شهادة الإقامة.
- 4- **المصالح التقنية للبلدية:** تلعب المصالح التقنية للبلدية دورا اساسيا في تجسيد المخططات الإنمائية للبلدية وانجاز المدارس، والحرس على تحسين السير لمختلف نشاطات البلدية سواء في قطاع الانجاز او في ميدان التعمير والبناء.
- 5- **بعض المصالح الأخرى:** هذه المصالح هي المصالح التقنية للدولة والمصالح المكلفة بالأمن.
- 6- **المصالح التقنية للدولة:** ليس لكل بلدية القدرة على انشاء مصالح تقنية تابعة لها، فهذه الاخيرة توضع من طرف الدولة لخدمة البلديات الغير المؤهلة، والغير المؤطرة لتمكينها في انجاز ومتابعة بعض المشاريع مثل قطاع العمومية.
- 7- **المصالح المكلفة بالأمن:** وتتمثل في الحرس البلدي.¹

¹ كمال الدين بلعباس، دوافع اللامركزية واسقلالية الجماعات المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص20.

من خلال ما سبق نستخلص انه في إطار تعدد مهام وصلاحيات البلدية اتجاه المواطن المحلي، حيث اوجدت هذه الاخيرة عدة مصالح ادارية منها الخاصة بتنظيم الشؤون العامة، حيث تتكفل بكل ما يتعلق بالانتخابات، وهناك ايضا مصالح التهيئة والتنمية المكلفة بإعداد الانتخابات، وهناك مصالح تقنية تطبق وفق التشريع، ومؤخرا ظهر ما يسمى بالمصالح المكلفة بالأمن وتتمثل في الحرس البلدي وكل هذه المصالح الإدارية والتقنية غرضها تقديم أحسن خدمة للمواطن، وتمثل الدولة أحسن تمثيل على المستوى المحلي¹.

المطلب الرابع: الرقابة على البلدية

ان الرقابة على البلدية اذا ما تم مقارنتها بالرقابة على الولاية نجدها اكثر صعوبة، كون ان الجهاز المسير داخل البلدية هو منتخب، فعلى راس الولاية مثلا، نجد الوالي هو الشخص المعين والى جانبه مسؤولين تنفيذيين ويسهل ممارسة الرقابة على هؤلاء. اما على مستوى البلدية فالأمر يختلف مثلا الرئيس ونوابه وسائر الأعضاء منتخبة، مما يصعب ممارسة الرقابة ورغم هذه الصعوبة الا ان البلدية كالولاية تخضع للرقابة ولا يتنافى ذلك مع تمتعها بالشخصية المعنوية ونفصل ذلك فيما يلي.

1- الرقابة على المعينين: مبدئيا لا يطرح هذا النوع من الرقابة إشكالية على المستوى العملي، فكل موظف مهما كانت مسؤوليته وقطاع نشاطه خاضع لرابطة التبعية اتجاه الادارة المستخدمة او سلطة الوصاية، فالأمين العام للبلدية مثلا عندما يتلقى مجموعة تعليمات من سلطة الوصاية أو من الوصاية يلتزم بتنفيذها في حدود صلاحياته وبما ينص عليه القانون.

2- الرقابة على المنتخبين: إذا أخذنا بعين الاعتبار استقلالية المجلس البلدي المنتخب. غير ان هذا لا يعني اعاء فئة المنتخبين من الرقابة، حددها القانون كما تخضع اعمالهم وهيئاتهم ايضا للرقابة.

3- الرقابة على الأشخاص: تخذ شكل الإقالة، الإيقاف، الإقصاء.

أ- الإقالة: يصرح الوالي فورا بإقالة كل عضو في المجلس الشعبي البلدي المنتخب. تتبين بعد الانتخاب، انه غير قابل للانتخاب قانونيا او تعثره حالة من حالات التنافي.

ب- الإيقاف: عندما يتعرض منتخب الى متابعة إدارية، تحول دون مواصلة مهامه ويمكن توقيف مهامه.

¹ - عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، الجزائر: دار ربحانة، د س، ص ص 143-144

ج- الإقصاء: هو إسقاط نهائي للعضوية للأسباب التي حددها القانون، والإسقاط لا يكون الا نتيجة فعل خطير.

4- الرقابة على الاعمال: لقد رأينا مما سبق ان مداوات المجلس الشعبي البلدي، يخضع لرقابة ادارية او قضائية، وتتجسد الرقابة الادارية في رقابة الوالي الذي يتمتع بسلطة واسعة، سواء في حالة المصادقة الصريحة او البطلان المطلق، او البطلان النسبي، وهذا طبعا في حدود ممارسة المواد من (41 الى 46) من قانون البلدية، فسلطة الوالي اتجاه المجلس الشعبي البلدي اوسع منها اتجاه المجلس الشعبي الولائي، إذن في الحالة الثانية يعتبر الوالي جهة احالة.

5- الرقابة على الهيئة: ويكون بإنهاء حياتهم قانونيا في حلها وتجريد اعضاءها من الصفة التي يحملونها طبقا للمادة 34 من قانون البلدية، ويحل المجلس الشعبي البلدي في الحالات التالية. عندما يصبح المنتخبين اقل من نصف عدد الاعضاء، وبعد تطبيق احكام الاستخلاف وهذه الحالة طبيعية كما رأينا، فلا يتصور ان يستمر المجلس في عقد جلساته ودوراته، وقد فقد نصف اعضاءه، كما فقد الاداة القانونية التي بموجبها سيفصل فيها غرض عليه، ولا يكون الا بعد اللجوء الى القوائم الاحتياطية¹.

من خلال ما سبق نستخلص ان البلدية هيئة اقليمية تتمتع بالاستقلالية، الا انها في الحقيقة مقيدة بقوانين وبالمراكز، فهي تعمل تحت وصاية وزارة الداخلية وان موضوع الرقابة يتفرع الى عدة أنواع، على المعنيين الأشخاص، المنتخبين لفرض السير الجيد للبلدية واستمرارية بقاءها، والسعي لتحقيق الديمقراطية وذلك باشتراك المواطن والسعي لتحقيق التنمية المحلية بتظافر جهود مختلف الجهات.

المطلب الخامس: علاقة البلدية بغيرها من الوحدات الادارية:

يتكون النظام المحلي في الجزائر من ثلاث مستويات رئيسية هي. الولاية. الدائرة. البلدية وتشكل الدائرة وسيط اداري بين البلدية والولاية، والهدف من وجودها هو تقريب الادارة والخدمات من المواطن في كل بلديات الولاية المنتشرة عبر حدودها، وتدار من طرف رئيس الدائرة، تابع ومساعد للوالي في القيام بوظائف الولاية على مستوى الدائرة، كما يقوم بالتنشيط، التوجيه، الاعلام والتنسيق بين البلديات².

¹ - عمار بوضياف، مرجع سابق، ص ص 144، 145

² - ناجي عبد النور، دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة، تجربة الجزائر، مجلة فاطر السياسية والقانون (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة

لقد حاول المشرع ان يوضح العلاقة بين البلدية كإدارة محلية اقليمية والولاية، بحيث جوهر واسباس هذه العلاقة تكمن في استقلالها المحدود في الإطار الذي تحدده الدولة بحق التدخل في اعمال البلدية. التحقق بقيامها بما تفرضه عليها القوانين من التزامات وما يقتضيه الصالح العام، على ان يكون هذا التدخل بالقدر الذي يحقق هذا الغرض، وان لا يحد من حرية المبدأ الممنوح للبلدية، لذلك كان على المشرع الجزائري ضبط هذه العلاقة على نحو يضم البلدية كهيئة لامركزية اقليمية ومستقلة هذا من جهة، ويمكن الولاية من مراقبتها من جهة اخرى. ولكن في الحقيقة فان نظام الرقابة الوصائية يشير الى تعزيز مفهوم التركيز الاداري على حساب استقلالية البلدية. وذلك من خلال التدخل المستمر للسلطات المركزية في مختلف نواحي الحياة القانونية للبلدية، خاصة ما يتعلق بتعزيز سلطة الوالي على حساب حرية واستقلالية المجلس الشعبي البلدي¹.

ان العلاقة الموجودة بين البلدية والولاية هي علاقة تتابع، حيث ان الولاية تعتبر الوصية على البلدية ولذلك تمارس عليها الرقابة.

¹ - حسين عبد العالي محمد، الرقابة الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، د س، ص ص 166

خلاصة الفصل

البلدية عبارة عن جهاز تخطيطي له صلاحيات تنفيذية لمشروعات تنموية، كما أنه أداة تحريك للمجتمع بالإضافة إلى توفير البيئة الصحية التي تساعد المواطنين على استثمار مواردهم، وطاقاتهم للمشاركة في العملية التنموية على المدى القصير والبعيد.

البلدية تقوم بمهام كبيرة، لا سيما في مجال التنمية، أعمال التخطيط وإجراءات التنمية، كما أنها تشكل المكان المناسب الذي يمكن من خلال مشاركة الدولة معها في تحقيق أهدافها.

ويتولى المجلس الشعبي البلدي إدارة الشؤون العامة من خلال مداولاته في مختلف الميادين المتعلقة بحياة الفرد في إقليم الدولة ويساهم بصفة خاصة إلى جانب الدولة في إدارة وتهيئة أقاليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحفاظ على الإطار المعيشي وتحسينها.

الفصل الثاني

دور التخطيط في تحسين اداء البلديات

تمهيد

يعيش الإنسان وسط الضغوطات ومشاكل يومية تطرح نفسها على حياته، وكون هذا الأخير يسعى دائما إلى تحقيق الأفضل. نجده يلجأ إلى أسلوب التخطيط لتحسين أوضاعه، فهو يخطط في أبسط أموره في المنزل، المدرسة في المنظمة، فهو يساعده على تحقيق الأهداف المرجوة وفق خطة مدروسة. أما التخطيط على مستوى الجماعات المحلية عامة والبلدية بصفة خاصة يقتصر على التنمية المحلية، إذ يمكن اعتبار التخطيط للتنمية المحلية ضرورة من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها للنهوض بحياة الأفراد في عصرنا الحاضر، إذ تساعدنا في القضاء على مختلف العوائق والمشاكل، ويعتبر التخطيط بالمفهوم العام على أنه أسلوب في التنظيم يهدف إلى عقلانية استغلال الموارد وفقا لأهداف محددة خلال فترة زمنية معينة.

فالتخطيط للتنمية يشمل جميع المجالات والمستويات، كالمجال الاقتصادي، الاجتماعي والمستوى المحلي والوطني، فهو يعتبر أحد أهم أدوات التنمية، والجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو اعتمدت على أسلوب التخطيط المركزي كأداة لتحقيق التنمية الوطنية بصفة عامة والمحلية بصفة خاصة، وذلك بالاعتماد على أسلوب اللامركزية في التسيير الذي يقوم على وجود جماعات محلية منتخبة، والتي تعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية:

نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع التنمية المحلية، جعلتها محل اهتمام جميع الدول خاصة الدول النامية نظر للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها. ومحاولة تغيير الواقع المعيشي للمواطن.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وأهدافها

أولاً- تعريف التنمية المحلية

لقد تعددت التعريفات التي قدمت للتنمية المحلية من قبل الباحثين والمفكرين ونذكر منها ما يلي:

أولاً: هي تلك العمليات التي توحد جهود المواطنين والسلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي¹.

- 1- تعرف أنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي لمناطق محددة ويقوم هذا الأسلوب على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل عن طريق إثارة وعي ومشاركة المواطن المحلي².
- 2- التنمية المحلية هي العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده والتي تعتمد اكبر اعتماد على جهد المواطنين والدولة لتحسين أحوال المجتمعات المحلية والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر من المستطاع³.

من خلال هذه التعاريف يمكن لنا أن نستنتج أن:

- التنمية المحلية تقوم على أسس وقواعد منبثقة من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية.
- المواطن المحلي أساس التنمية المحلية تقوم على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية.
- للتنمية أهداف وغايات محددة مسبقا وبالتالي تحتاج إلى التخطيط الجيد.
- تهدف التنمية إلى رفع مستوى الأفراد وبالتالي تحقيق الرفاهية.
- يعتبر المعيار الاقتصادي أهم المعايير الذي تقاس به التنمية.
- قواعد التنمية المحلية هي المواطن المحلي من جهة، والسلطات المحلية من جهة أخرى.
- تعتبر التنمية المحلية جزء من التنمية الوطنية.

¹- نادية بلعربي، "دور البلدية في التنمية المحلي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،

كلية الحقوق لعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2013، ص21

²- عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص 184

³- إكرام عبد النبي العبيدي، الإدارة والتنمية في ليبيا، بنغازي، ليبيا: جامعة قار يونس، 1995، ص92

- التنمية المحلية تشمل جميع المجالات ومختلف المستويات.
- أن تكون التنمية واقعية على أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة.
- الاعتماد على الإمكانيات المحلية والوطنية، بحيث أظهرت التجارب التنموية ان الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية للنجاح وتحقيق التنمية. وتسمح لها بالاستمرارية والاستدامة.

ثانياً - أهداف التنمية المحلية:

- من خلال تطرقنا لموضوع التنمية المحلية يمكن استخلاص عدة أهداف تسعى وتصبوا إلى تحقيقها والتمثلة فيما يلي:
- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية. يضمن تحقيق العدالة فيها دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز أخرى.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الأخرى
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وانجازها.
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما ساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان من الإبداع وجذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية¹.
- توفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق.
- التنمية المحلية تعتمد على أساس التخطيط الواعي لإشباع حاجات المواطن المحلي.
- التخفيضات من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات.

¹ - أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، عمان الأردن: دار وائل للنشر، 2010، ص 39

- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية.
- التصدي للآفات الاجتماعية والعمل على نشر الوعي والفضيلة.
- محاربة الفقر، الفوارق الاجتماعية، التهميش، دعم الفئات الضعيفة.
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
- اشراك المواطنين في تحديد احتياجاتهم.

المطلب الثاني: ركائز التنمية المحلية:

تكمن أهمية التنمية المحلية في الدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها من أجل التكفل بالاحتياجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية: ولتحقيق هذه البرامج والأهداف المرسومة بكفاءة وفعالية وتكامل، يجب أن تقوم على الأسس والركائز التالية.

أولاً- تدخل الدولة:

ويعني إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع. والمعبرة عن إرادة المواطنين، وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لاعتبارات منها:

- الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية، القوة السياسية الوحيدة القادرة على الإحاطة الكاملة بمختلف عوامل المتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج.

- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع.

- الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي إلى الوجهة الأكثر احتياجا في المجتمع، عن طريق تقديم الحوافز المعتمدة.

- تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغيرات الاجتماعية لدعم التنمية¹.

ثانياً- المشاركة الشعبية:

إن الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري تحت الاحتلال الفرنسي، غرست في نفسه وأعماقه التطلع إلى عالم تسوده العدالة والمساواة في الاستفادة من ثمار التنمية. ولا يتحقق ذلك إلا بالمشاركة الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها، وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية. بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي ونظام الثورة الزراعية والتسيير

¹ - علي كريم العمار، مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصادات المحلية، جامعة بغداد، د ط، د، س

الاشتراكي للمؤسسات، وصدور المراسيم المنظمة للإدارة المحلية، ومع صدور دستور 1989 تم إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية. وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير اطر المشاركة عبر جمعيات لأحياء والمجالس المدعمة.¹

ثالثا- التخطيط:

تمثل منهاج عمليا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد والمنهج السياسي المتبع، فهو عملية تغيير اجتماعي، وتوجيه، واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب والتي يمكن استخدامها وتوظيفها في أحداث التغيير المطلوب.²

رابعا- اللامركزية:

تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والانتمائية. العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وألويات كل إقليم ومجتمع محلي. تحقيق التوافق بين الحاجات وقرارات السياسة المركزية. يخفف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسؤولية لدى المسؤولين المحليين وأفراد الشعب. يساهم في تفعيل وتجنب وتحريك الإمكانيات المحلية.

خامسا-التوازن الجهوي:

تشكل سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لها فناعة كبيرة لدى السلطات المركزية بان التقدم الاجتماعي والثقافي والنشاطات عبر كامل الإقليم والجهات. بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية.

- تحقيق التمرکز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي. والحفاظ على العقار الزراعي.
- كبح التمرکز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية.
- تحقيق استقرار السكان خاصة في المناطق الداخلية.
- تشجيع الاستثمار العمومي الخاص في مختلف جهات قطر الوطن.³

¹ - أحمد مصطفى حاطر، تنمية المجتمع المحلي، الأسكندرية : الأرابطة، 2000، ص ص 37-38.

² - علي كريم العمار، مرجع سابق، ص 55

³ - نفس المرجع.

المبحث الثاني: التخطيط البلدي:

إن قضايا التنمية المحلية ترتبط أساساً بعملية تغيير المخطط على المستوى المحلي، على اعتبار أن التخطيط هو الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية، كما يجب أن نشير إلى أن التخطيط المحلي يجب أن يكون جزءاً من التخطيط الوطني، الذي يعد على المستوى المركزي، ويشمل كافة الأقاليم، ويهتم بكافة القطاعات والأنشطة المختلفة. ولكن أهمية التخطيط تكمن في كون التخطيط لا يمكن أن يحقق النجاح المحلي بالشكل المطلوب. إلا إذا كان تابعا للبيئة المحلية، وذلك بالتوافق مع التخطيط الوطني، الذي يعتبر ضرورة لازمة. وبدونه يكون التخطيط المحلي لا قيمة له.

المطلب الأول: مستلزمات التخطيط المحلي:

إن التخطيط المحلي يستلزم أموراً هامة لا بد من توافرها لكي تكتمل عملية التخطيط بكفاءة ونجاح وتمثل هذه الأمور فيما يلي.

- القيام بحصر شامل لجميع أنواع المتطلبات المحلية المباشرة وغير المباشرة، والتي تتطلب توفيرها للوفاء باحتياجات أفراد المجتمع المحلي.
- تحديد أولويات الخطة ومستوياتها التي يجب أن تستهدف الوصول إليها لكل نوع من أنواع الخدمات المتعددة كالتعليم، الصحة، للسكن، المياه.
- القيام بحصر الخدمات الحالية، ومدى توافرها وتوزيعها على المناطق المختلفة للأقاليم.
- تحديد الزيادة اللازمة في كل أنواع الخدمات للوصول إلى المستوى المطلوب مع مراعاة عدالة توزيع الخدمات بين أفراد سكان الأقاليم¹.
- إعداد الفنيين والبرامج والنظم الإدارية اللازمة لعمليات الإنشاءات، للتجهيزات العمرانية.
- الارتقاء بمستوى الخدمات الحالية والمحلية حتى تصل إلى أقصى كفاءة لها بأقل تكلفة.
- القيام بالتنسيق الكامل بين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والعمراني.
- حتى يتحقق التوازن بين الحاجيات والإمكانات على المدى الطويل.
- تطابق البرامج والأهداف، وفقاً لحاجات الأفراد وتماشياً مع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي نستهدفه، المطلب الثاني، المخططات البلدية للتنمية.

¹ - مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية المقارنة، الإسكندرية، مصر: 1971، ص 60 61

المطلب الثاني: المخططات البلدية للتنمية (P.C.D)

أولاً- مفهوم المخططات البلدية للتنمية (P.C.D)

هي عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية، جاءت لتكريس مبدأ اللامركزية، مهمتها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين. ودعم القاعدة الاقتصادية، تشمل هذه المخططات توفير الحاجات الضرورية للمواطنين. ودعم القاعدة الاقتصادية، وتشمل هذه المخططات التجهيزات الفلاحية والقاعدية، وتجهيزات الانجاز التجارية.

وقد عرفها مرسوم 09 اوت 1973 بأنها برامج أعمال قصيرة المدى تقرها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني¹.

وتتجز هذه المخططات بمراحل سنوية، حيث على كل بلدية القيام بإنجاز مشاريع المخططات البلدية للتنمية الخاصة بها، وعرضها على موافقة الوصاية (الولاية).

ب- الهياكل والمؤسسات التي تساهم في الانجاز والمصادقة على المخططات التنموية للبلدية. هناك العديد من الهياكل والمؤسسات التي تساهم في الانجاز والمصادقة وتنفيذ المخططات البلدية لتنمية P.C.D.

والمتمثلة فيما يلي:

المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي وهو مسير المشاريع.
القابض البلدي وهو المحاسب المفوض والمعين للبلدية من طرف وزارة المالية.
رئيس الدائرة (التنسيق والتنشيط بين البلديات).

اللجنة التقنية المنشأة على مستوى الدائرة.

أمين خزينة الولاية (محاسب الدولة تعينه وزارة المالية)

الأقسام التقنية:

مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، دورها وضع ومتابعة المشاريع.

مديرية المجالس التقنية للولاية، ودورها رسم او وضع مخطط بياني قطاعي والمساعدة التقنية.

الوالي وهو الأمر بالصرف الرئيسي.

¹ - الجمهورية الجزائرية الشعبية، السلطة القضائية، المرسوم رقم 37-135 المتعلق بتسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية، الجريدة

وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية الدراسات والتنمية المحلية، وهي وصاية الجماعات المحلية دورها تنشيط، دراسة ومتابعة مخططات التنمية المحلية. وزارة المالية تضمن التوازن الميزاني والمراقبة المالية¹.

ثانياً - كيفية تسجيل المخططات التنموية للبلدية (PCD):

تتولى اللجنة التقنية للبلدية عند نهاية كل سنة، وتحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، إعداد بطاقات تقنية لكل عملية مقترحة. وذلك بعد عملية إحصاء وتحديد جميع حاجيات سكان البلدية وترتيبها حسب الأولوية.

من خلال إعداد البطاقة التقنية، يتم تحديد طبيعة الأشغال او التجهيزات المراد انجازها بالتفصيل والكلفة المالية للمشروع.

تعرض الاقتراحات المضبوطة من طرف اللجنة التقنية للبلدية على اللجنة التقنية للدائرة لمناقشتها وترتيب أولوياتها تبعاً لأهمية كل مشروع، حيث يتم التأهيل والمصادقة على المشاريع المقبولة واقتراح إمكانية التكفل المالي ببعضها ضمن مدونة (PSP) المشاريع القطاعية للولاية، تتوج أشغال لجنة الدائرة بتنفيذ القرارات المتخذة والمتواصل إليها ضمن محضر اجتماع، يرفع إلى اللجنة التقنية بالولاية وتحت رئاسة والي الولاية، وبحضور مدير التخطيط والتهيئة العمرانية بالولاية.

وكذا رئيس المجلس الشعبي الولائي، ويتم إجراء عملية التحكيم للعمليات المقترحة والمرفوعة إليها من قبل لجنة الدائرة.

تتوج أشغالها بالمصادقة على المشاريع المقبولة وتسجيلها، وقد يؤجل التكفل ببعض الآخر منها للسنوات القادمة، وذلك حسب أولوية وأهمية المشاريع المقترحة، وعليه يظهر من خلال ذلك أن الوالي هو المسؤول الأول عن ضبط وإعداد برامج التنمية المحلية بالبلدية².

- أهداف المخططات البلدية للتنمية، من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج.

تسعى البلدية حالياً في تجسيد مفهوم التنمية المحلية على الواقع وذلك من خلال المخططات البلدية للتنمية التي تقوم بهم قصد تحقيق الأهداف التالية.

¹- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية، 2001، ص 13

²- شوبح بن عثمان، مرجع سابق، ص 65

- تحقيق التوازنات الجهوية وذلك بمشاركة المواطن المحلي بإبداء رايه فيما يخص المشاريع التي ستقام في البلدية تماشيا مع احتياجاته.
- تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية.
- تنمية التهيئة الحضارية عن طريق التشجير، والاستثمار الخاص.
- الدعم والمساعدة في خلق مناصب الشغل داخل نطاق البلدية.
- المساهمة في تحسين ظروف المواطنين.
- فك العزلة عن المناطق النائية.
- تنمية الاحياء، ومحاربة الفقر.

المطلب الثالث: لمخططات القطاعية الغير ممرزة:

هناك نوعين من المخططات: المخطط البلدي للتنمية (P.C.D)، والمخطط الثاني يسمى البرنامج القطاعي للتنمية (P.S.D)¹

أولاً- مفهوم المخطط القطاعي الغير الممرز:

هو مخطط ذات طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذه المخططات باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذها. ويكون تحضير المخططات القطاعية بدراسة المشاريع المقترحة على مستوى المجلس الولائي، تندرج هذه المخططات بحضور كل من.

-ممثل عن وزارة الصحة.

-ممثل عن وزارة الأشغال العمومية.

-ممثل عن وزارة التربية.

- ممثل عن وزارة الشباب والرياضة.

-ممثل عن وزارة الثقافة.

عند إعداد المخططات القطاعية يؤخذ بعين الاعتبار آفاق التنمية للجماعات المحلية في ثلاثة أبعاد الديمقراطية، النشاطات والتجهيزات السوسيواقتصادية، البعد المجالي²

¹ - رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط والتنمية، المكتبة الجامعية، ط 2002، ص 19

² - خنفرى خيضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق"، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التحليل الاقتصادي،

جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010، ص 128

ثانيا-طريقة تسجيلها في البلدية:

يتم تسجيل هذا النوع من المخططات على مستوى البلدية وذلك بمشاركة مختلف الجهات: البلدية، ورئيس المجلس الشعبي البلدي المخطط ضمن مداولة لتحديد كيفية تنفيذ هذه العمليات، إما عن طريق المقابلة بالكيفيات والإجراءات المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية أو بالوسائل الذاتية للبلدية في أكثر الحالات. وتعليمات من الوصاية الإدارية للبلدية، ويتم تنفيذ عن طريق الوسائل الذاتية للبلدية كما أنها تفتقر إلى المؤهلات التقنية والمالية هذا من جهة ومن جهة أخرى الحرص على تفادي العمليات المالية المشبوهة.¹

المطلب الرابع: معيقات المخططات البلدية للتنمية:

إن البلدية مثلها مثل جميع الهيئات الأخرى، ففي إطار تحقيق التنمية المحلية، فإن البلدية تواجه صعوبات ومشاكل تقف أمام تطبيق هذه المخططات على أحسن وجه والوصول إلى الأهداف المرسومة وتتمثل فيما يلي:

أولاً-معيقات تتعلق بإعداد المخططات التنموية للبلدية:

- غياب التأطير التقني للمخططات البلدية للتنمية، مما أدى إلى تزايد التكاليف، زيادة لآجال وتراجع جودة الخدمات في المشاريع المحلية كفروع البلديات مثل وكالات البريد قاعات العلاج فبطاقات هذه المشاريع تحمل فقط التكلفة الشاملة عوض تكلفة مفصلة.
- غياب المنافسة والإجماع عند إختيار المشاريع
- المشاريع المختارة عادة تكون مفروضة من السلطات المحلية
- تدخل عوامل شخصية وذاتية في إختيار المشاريع وقد لا تتماشى والمعايير الاقتصادية والاجتماعية

ثانيا- معيقات تتعلق بميكانيزمات تمويل المخططات البلدية للتنمية:

إن تمويل المخططات البلدية للتنمية تتميز بثقلها حيث تستلزم تدخل عدة مستويات البلدية، الدائرة، الولاية، وزارة الداخلية، وزارة المالية.

رغم أهمية المبالغ المالية المخصصة سنويا لتمويل هذه المخططات التي تفوق مئات الملايير، فإنه بعد تقسيمها على 1541 بلدية، لا يبقى لكل واحدة إلا مبالغ ضئيلة لا تكفي.

¹- بلعباس بلعباس، " دور وصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في القانون الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، الإدارة المالية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، 2003، ص140.

ثالثاً - معيقات تتعلق بإنجاز وتطبيق المخططات البلدية للتنمية:

تتمثل فيما يلي:

تحويل المخططات البلدية للتنمية إلى مخططات بلدية للصيانة فمعظم المشاريع المقترحة تتعلق بصيانة الهياكل المحلية، طرق، شبكات صرف المياه.

-إختلاف في متابعة لإنجاز بسبب نقص المتابعة التقنية ونقص الموارد البشرية والمالية تخلي المقاولين عن الأشغال بسبب المشاكل المالية (تأخر الدفع)¹

من خلال ما سبق ذكره نستخلص أن جوهر المخططات البلدية للتنمية هو تحقيق التنمية المحلية والتخفيف عن عبء البلديات، ولكن بالنظر إلى الواقع المعاش فنلاحظ أن هذه المخططات لم تخفف سوى البعض من الأهداف المرسومة، إذ نجد أن بعض البلديات لا تتوفر على أدنى شروط الحياة مثل الماء الكهرياء وهذا نتيجة للكثير من المعوقات التي تقف أمام هذه المخططات.

¹ - خنفري خيضر، مرجع سابق، ص 77.

المبحث الثالث: مخطط التهيئة العمرانية

أقر المشرع الجزائري النظام القانوني للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من خلال مختلف القواعد القانونية المنظمة لهذا المخطط والتي سنتطرق عليها من خلال هذا المبحث

المطلب الأول: تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران:

أولاً- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

هو أداة للتخطيط المحلي والتسيير الحضاري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية أخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي، عرفت المادة 16 من قانون 90-29 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كأداة للتعمير بوجهين قانوني من جهة وتقني من جهة أخرى¹

ثانياً-موضوعه:

حدد موضوعه بموجب المادة 18 من قانون 90-29 كما يأتي:

- تحديد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب البلدية او مجموع البلديات وهذا بتقسيم إقليمها على قطاعات، القطاعات العمرية، القطاعات المبرمجة للتعمير، قطاعات التعمير المستقبلية، القطاعات الغير القابلة للتعمير.
- تحديد توسيع المباني السكنية وتمركز المصالح ونشاطات طبيعية وموقع التجهيزات الكبرى والهيكل الأساسية
- تحديد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها²

ثالثاً- إجراءات مراجعته وتعديله:

إذا كانت القطاعات المراد تعميمها في طريق الإشباع أو إذا كان تطور الأوضاع والمحيط أصبحت معه مشاريع التهيئة للبلدية أو البيئة الحضرية، لا تستجيب أساسا للأهداف المعنية لها، وأثناء إعداد المخطط التوجيهي يتخذ رئيس البلدية كل إجراء يراه ضروريا لحسن إنجاز والتسيير لهذا المخطط

¹- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قنون رقم 90-29 المؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والنتم بموجب قانون 04-05 الجريدة الرسمية العدد 51، المادة 16.

²- المادة 18 من قانون 90-29.

والمصادقة على مراجعة التعديلات يكون مصحوبا برأي المجلس الشعبي الولائي ويبلغ مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه إلى الجمهور للاطلاع عليه.

من خلال ما سبق نستنتج أن هذا التقنين وضع قواعد دقيقة وشاملة لجميع القطاعات، حيث حدد لكل قطاع سيره على المحافظة على المميزات والموارد.

رابعا- مكونات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

يتكون المخطط من وثائق بيانية تشمل على المخططات التالية:

- 1- مخطط الواقع القائم يبرز فيه الإطار المشيد حاليا وأهم الطرق والشبكات المختلفة.
- 2- مخطط تهيئة يبين حدود القطاعات المعمرة والقابلة للتعمير والمخصصة للتعمير في المستقبل وغير قابلة للتعمير ويبين حدود بعض أجزاء الأرض المنصوص عليها في المادة 43 من الأحكام الخاصة تطبق على بعض الأجزاء الوطنية.
- 3- مخطط الإرتفاقات يجب تعديلها أو الإبقاء عليها أو إنشائها.
- 4- مخطط تجهيز يبين خطوط مرور الطرق وأهم سبل الإيصال ماء الشرب وماء التطهير، وكذلك تحديد التجهيزات الجماعية ومنشآت المنفعة العمومية وهذه المخططات تعد وفق مقياس ملائم
- 5- مخطط يحدد مساحات المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية والتي تحدد عن طريق الدراسات، الزلازل والجيوتقنية أو تسجيل هذه المناطق والأراضي في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بناء على الإقتراح من المصالح المكلفة بالتعمير المختصة إقليميا¹
- 6- تقنين يحدد الواقع المطبق بالنسبة إلى كل منطقة مشمولة في القطاعات كما هي محددة في المادة 19 من القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة العمرانية.
- القطاعات المعمرة: تشمل كل الأراضي حتى وعن كانت غير مجهزة بجميع التهيئات ولو غير مبنية كالمساحات الخضراء والحدائق الحضرية الموجهة إلى خدمة هذه البنايات المجتمعية
- القطاعات المبرمجة للتعمير: الأراضي المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط
- قطاعات التعمير المستقبلية: وهي الأراضي المخصصة للتعمير على الأمد البعيد
- القطاعات الغير قابلة للتعمير: وهي القطاعات التي يمكن أن تكون حقوق البناء منصوص عليها بصفة دقيقة وينسب تتلاءم مع الاقتصاد العام ولذلك يجب أن يحددها كما يلي:

¹ - إقنولي أولاد رابح صافية، قانون العمران الجزائري، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 65

- 1- التخصيص الغالب للراضي عند الزوم وطبيعة النشاطات الممنوعة والخاضعة إلى إجراءات خاصة بتهيئة الساحل
- 2- الإرتقاقات المطلوب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاءها
- 3- تحديد المساحات التي تتدخل فيها مخططات شغل الأراضي مع الحدود المرتبطة بها وذلك بتبيان وإبراز المناطق التي تدخل في الأنسجة العمرانية القائمة ومساحات المناطق المطلوب حمايتها
- 4- تحديد مواقع التجهيزات الكبرى والمنشآت الأساسية والخدمات والأعمال ونوعها، إضافة إلى تحديد شروط البناء من خلال المحافظة على مميزات طبيعية ثقافية وأراضي فلاحية.
- 5- تحديد المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية¹

المطلب الثاني: إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وأهدافه

- يقرر إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عن طريق مداولة من رئيس البلدية أو رؤساء البلديات المعنية وهذه المداولات تبين ما يلي:
- التوجيهات التي تحددها الصورة الإجمالية للتهيئة أو مخطط التنمية بالنسبة إلى التراب المقصود
 - كيفية مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد المخطط التوجيهي للتعمير
 - القائمة المحتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية بمعنى يتكفل هذا المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ببرامج الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والمصالح العمومية وتفرض المشاريع ذات المصلحة الوطنية نفسها على هذا المخطط

أولاً-إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

يتكون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من:

1- تقرير توجيهي يقدم فيه:

- 1- تحليل الوضع القائم والإحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الاقتصادي والديمقراطي والإجتماعي والثقافي للتراب المعني

¹ - المادة 19 من القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة العمرانية

2- قسم التهيئة المقترح بالنظر للتوجيهات في مجال التهيئة العمرانية وحماية الساحل والحد من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية¹

ثانيا- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

إن الأهداف المنتظرة من إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تتمثل فيما يلي:

- تحديد التوجهات الأساسية لتهيئة مجال البلدية أو البلديات المعنية إنطلاقا من التوجهات العامة التي تقدمها أدوات التهيئة الإقليمية واعتمادا على مخططات التنمية
- يحدد شروط عقلنة استعمال المجال ويهدف إلى الإستغلال العقلاني والأمثل للموارد الاقتصادية
- يحدد آجال إنجاز مخططات شغل الأراضي ومناطق التدخل على النسيج العمراني
- يقسم المجال المعني إلى قطاعات معمرة قابلة للتعمير على المدى القريب والمتوسط وقطاعات مستقبلية وأخرى غير قابلة للتعمير
- الحفاظ على البيئة، والأوساط الطبيعية والتراث الثقافي والتاريخي
- الحفاظ على النشاطات الفلاحية
- تحديد المناطق التي تتطلب حماية خاصة كالمواقع، المناظر المحيطة الحساسة، ويحدد توقعات التعمير وقواعده
- نلاحظ من ما سبق أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير شامل جميع المناطق منها السكانية والأوساط الطبيعية الواجب حمايتها، وبيّن شروط وطريقة إستغلال هذه المناطق قصد الحفاظ على البيئة، الأوساط الطبيعية.²

¹- زهرة أبرياش، "دور البلدية في ميدان التهيئة والتعمير"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، كلية

الحقوق، 2011، ص 24

²- حسينة غواس، "الآليات القانونية لتسيير العمران"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة منتوري

قسنطينة، 2012، ص 16

المبحث الرابع: مخطط شغل الأراضي

المطلب الأول: مفهوم وأغراض مخطط شغل الأراضي

أولاً- مفهومه:

ظهر بموجب القانون 29/90 الصادر في 01 ديسمبر 1990 هو عبارة عن وثيقة عمرانية قانونية ووسيلة للتخطيط المجال الحضاري، يهدف إلى تحديد القواعد العامة بالتفصيل، وكذا حقوق استخدام الأرض والبناء وذلك بمراعات توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كما أنه يحدد نوع التدخل في الأنسجة العمرانية الموجودة.

ثانياً- أغراض مخطط شغل الأراضي:

- يحدد حقوق استعمال الأراضي والبناء في القطع الأرضية
- ويحدد طبيعته وأهمية البناءات
- يحدد القواعد المختلفة بالمظهر الخارجي للبناءات
- يبين الإرتفاقات والمناطق الأثرية الواجب حمايتها
- يبين الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها¹

المطلب الثاني: إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي

- يقرر إعداد مخطط شغل الأراضي عن طريق مداولة من المجلس الشعبي البلدي (المعني) أو المجالس الشعبية البلدية (المعنية) وهذه الأخيرة تتضمن ما يلي:
- تذكير بالحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي الواجب إعداده وفقاً لما حدده المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المتعلق به
 - تذكير كيفية مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد مخطط لشغل الأراضي.

¹- يحي مدور، " التعمير وآليات إستهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية - حالة مدينة ورقلة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية والعمران، المدينة والمجتمع والتنمية المستدامة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الهندسة المدنية، قسم الهندسة المعمارية، 2012، ص 22

- تبلغ هذه المداولة للوالي المختص إقليميا وتنتشر لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية ويصدر القرار الذي يرسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه شغل الأراضي وذلك إستنادا إلى ملف يتكون من:

- مذكرة التقييم ومن المخطط الذي يعد على مقياس المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وهناك حالات متعددة تتمثل فيما يلي:

- الوالي إذا كان التراب المعني تابع للولاية واحدة

- الوزير المكلف بالتعمير مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية إذا كان التراب المعني لولاية مختلفة

- إذا كان مخطط شغل الأراضي يشمل تراب بلديتين أو عدة بلديات، مشتركة تتولى الجهة المعنية أثناء مهمة إعدادها في مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات

- يبادر رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية أو المؤسسة العمومية المشتركة بين الولايات بإعداد مخطط شغل الأراضي لا سيما يخص متابعة الدراسات، وجمع الآراء في إطار التشاور مع مختلف الهيئات العمومية والجمعيات المعتمدة لهذا الغرض¹

غير أن القرارات التي تتخذها المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات والتي تدخل في إطار الإجراءات المحدد في القانون، لا تكون قابلة للتنفيذ، إلا بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية

- يقوم رئيس المجلس البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية أو المؤسسات العمومية المشتركة بين البلديات بإطلاع رؤساء المنظمات المعنية، ورؤساء الجمعيات المحلية للمرتفقين، كتابيا بالمقر القاضي بإعداد مخطط شغل الأراضي، ولهؤلاء المرسل إليهم مهلة 15 يوم ابتداء من تاريخ إستلامهم الرسالة للإفصاح عما إذا كانوا يريدون أن يشاركوا في إعداد مخطط شغل الأراضي، بعد إنقضاء المدة القانونية يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإصدار قرار يبين قائمة الإدارات العمومية، والهيئات والمصالح العمومية أو الجمعيات التي طلبت الإستشارة منها بشأن مخطط شغل الأراضي.

• الهيئات الواجب إستشارتها:

1- الإدارات العمومية:

التعمير، التنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية المباني والمواقع الأثرية، البريد والمواصلات

¹ - نورة منصورى ، قواعد التهيئة والتعمير وفق التشريع الجزائري، عين أميلة، الجزائر: دار الهدى، 2010، ص 15

- 1- **الهيئات والمصالح العمومية:** توزيع الطاقة، النقل، توزيع المياه هذا القرار ينشر لمدة شهر في مقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية ويبلغ للإدارات العمومية والمصالح العمومية وللجمعيات والمصالح التابعة للدولة المعنية
- يبلغ مشروع مخطط شغل الأراضي للتهيئة والتعمير المصادق عليه للإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات، وتمهل مدة 6 أشهر لإبداء آرائها وملاحظاتها وفي حالة إنعدام الإجابة خلال المدة القانونية يعتبرونها موافقة يخضع مشروع مخطط شغل الأراضي للتهيئة والتعمير المصادق عليه للإستقصاء العمومي مدة 60 يوم، ويصدر المجلس أو المجالس البلدية المعنية قرار بهذا الصدد يعين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين
- يبين تاريخ إنطلاق مدة التحقيق وتاريخ إنتهائها
- يحدد كفاءات إجراء التحقيق العمومي
- ينشر قرار الإستقصاء العمومي بمقر المجلس أو المجالس الشعبية البلدية طول مدة الإستقصاء العمومي، تبلغ نسخة من القرار اللوائي المختص إقليميا، ويمكن أن تدون الملاحظات في سجل خاص مرقم من رئيس المجلس الشعبي البلدي ويقفل هذا الأخير
- عند إنتهاء المهلة القانونية، ويوقعه المفوض المحقق أو المفوضون ويقوم هذا الأخير خلال 15 يوم الموالية بإعداد محضر قفل الإستقصاء ويرسلونه إلى المجلس الشعبي البلدي المعني مصحوبا بملف الإستقصاء مع إستنتاجاته.
- **المصادقة على مخطط شغل الأراضي:** بعد عملية الإعداد لمخطط شغل الأراضي وبمخضر قفل الإستقصاء والنتائج التي يستخلصها المفوض محقق الوالي المختص إقليميا الذي يبدي رأيه وملاحظته خلال 30 يوم إبتداء من تاريخ إستلام الملف وإذا إنقضت هذه المدة هذه المدة يعد رأي الوالي موافقا.
- يصادق المجلس الشعبي البلدي بمداولة على مخطط شغل الأراضي المعدل عند الإقتضاء لأخذ نتائج الإستقصاء العموم، بأخذ رأي الوالي في الحسبان، ويتم إبلاغ هذا المخطط للجهات التالية:
الوالي المختص إقليميا أو الولاية المختصين إقليميا
- المصالح التابعة للدولة المكلفة بالتعمير في مستوى الولاية
- يوضع المخطط المصادق عليه تحت تصرف الجمهور عن طريق قرار يصدره رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يبين ما يلي:

تاريخ يبين عملية الوضع تحت التصرف

- المكان أو الأماكن التي يتم مراجعة الوثائق منها¹

المطلب الثالث: محتوى وأهمية مخطط شغل الأراضي:

أولاً-محتوى مخطط شغل الأراضي:

هي لائحة تنظيم تتضمن ما يلي:

أ- مذكرة تقديم: يثبت فيها تلائم أحكام مخطط شغل لأراضي مع أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، كذلك المعتمدة للبلدية المعنية تبعاً للآفاق تنميتها

ب- القواعد التي تحدد كل منطقة متجانسة مع مراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على بعض أجزاء التراب، من حيث نوع المباني الخاصة بها، أو الخطورة ووجهتها، وحقوق البناء المرتبطة بملكية الأراضي التي يعبر عنها معامل شغل الأراضي

- يحدد معامل شغل الأراضي في هذه الحالة العلاقة القائمة بين مساحة أرضية مع خالص ما يتصل بها من البناء ومساحة قطعة الأرض كما يلي:

- مساحات أرضية مع ما يتصل بها من سقوف وسطح وشرفات ومقصورات وكذلك المتعلقة بالواقعة في الطابق الأرضي

- مساحة أرضية مع ما يتصل بها من مباني مهيأة لتشغيل مواقف السيارات

- مساحات أرضية وما يتصل بها من مباني مخصصة لخرن المحاصيل والإيواء

- المناطق القانونية المتجانسة

- موقع إقامة التجهيزات²

ثانياً-أهمية مخطط شغل الأراضي:

- إشتهار مخطط شغل الأراضي على عدة أبعاد إجتماعية، ثقافية، عمرانية

- محاربة البناءات الفوضوية والعشوائية، المحافظة على الإنسجام بين المباني المشيدة في البلدية الواحدة

- وضع حد لحالات عدم إنهاء البناءات

- تحقيق مطابقة البناءات المنجزة أو التي في طور الإنجاز

¹- عقابفة عبد العزيز، "سير السياسة العمرانية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص65.

²- إقلولي أولاد رايح صافية، مرجع سابق، ص82.

- تحديد شروط شغل واستغلال البنايات

- تأسيس تدابير ردعية في مجال عدم إحترام آجال البناء وقواعد التعمير¹

المطلب الرابع: دور مخطط التهيئة العمرانية ومخطط شغل الأراضي:

يلعب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير دورا مهما على المستوى المحلي ويظهر ذلك فيما يلي:

أولا: القضاء على الطابع التقني الإنفرادي:

طبقا للمادة 13 من قانون التهيئة والتعمير 29/90 التي تنص على أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط تشغل الأراضي يتكفلان ببرامج الدولة والجماعات المحلية الإقليمية والمؤسسات والمصالح العمومية، كما أن المشاريع ذات المصلحة الوطنية تفرض نفسها على المخطط التوجيهي للتهيئة وكذا مخطط شغل الأراضي

من خلال هذه المادة يتبين لنا ضرورة وجود تنسيق بين مختلف الهيئات المخططة والمبرمجة، والتي من الضروري أن يعمل على مراعاة ما تم وضعه، من طرف الدولة، والجماعات المحلية والمصالح العمومية من برامج ومنجزات قصد تحقيق المصلحة العامة، والتي تكون لها الأولوية ضمن المخطط وهكذا يراعي المخطط التوجيهات الوطنية في مجال التهيئة، وذلك على مختلف الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية.

حيث أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يأخذ صبغة أوسع في تهيئة المجال على مستوى أكبر، وهذا يهدف إلى تحقيق عمران تشاركي يضمن إلى حد كبير إطلاع المواطن وإشراكه في أخذ القرار بغية الوصول للتعامل الجماعي مع المجال المدني بإعتباره العمران مشكلة الجميع.

ثانيا: تنفيذ التوجهات الكبرى للسياسة التهيئة العمرانية:

لقد حددت التوجيهات الكبرى للتهيئة العمرانية ويتجلى لنا ذلك بوضوح بحيث يهدف إلى توضيح التوجهات التنموية المقررة حيث يضبط المخطط ما يلي²:

- يضبط المخطط الهياكل الأساسية للتجمع الحضري
- تحديد أماكن التجهيزات العمومية بالتنسيق مع مختلف الهيئات العمومية
- تحديد مناطق التعمير على الأمدن المتوسط والطويل وكذا المناطق الغير قابلة للتعمير
- تجسيد سياسة السكن من خلال توفير الأراضي المراد بناءها

¹ - شوبح عثمان، مرجع سابق

² - عبد الله لعويجي، "قرارات التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، قانون إداري وإدارة عامة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2012، ص16.

خلاصة الفصل الثاني

إن قرب البلدية من المواطنين يجعلها قادرة على إدراك إحتياجاته المحلية ويهيئ لها فرص النجاح لتنفيذ السياسات لتصبح واقعا ملموسا يلبي تطلعات الجمهور المحلي وقدرتها على حل المشكلات وتلبية الإحتياجات وهذا لا يتحقق إلا بوجود برامج ومشاريع وخطط تسيير وفقها، ولهذا فقد تبنت البلدية مخططات تنموية وهي عبارة عن مشاريع تسيير عليها من أجل تحسين أدائها واعتمدت في ذلك على المخططات البلدية للتنمية الذي جاء لتكريس مبدأ اللامركزية وتوفير حاجيات المواطن المحلي، ومخطط التهيئة العمرانية الذي جاء للتخطيط المجالي والتسيير الحضري ويحدد التوجيهات الأساسية لتهيئة العمرانية للبلدية كما بين الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ومخطط تشغل الأراضي، الذي يهدف إلى حقوق إستخدام الأراض والبناء.

إن المغزى العام من وراء هذه المخططات هو تحسين أوضاع المواطن وإشباع حاجاته من جهة والحفاظ على النسيج العمراني والبيئي من جهة أخرى.

الفصل الثالث

دراسة حالة بلدية واقنون

تمهيد

تعتبر التنمية المحلية هدفا لكل بلدية على حد سواء، لكن يبقى الاختلاف في مدى إدراك وسائل التنمية وسبلها وتوفير ظروف نجاحها هي العوامل المهمة في تحقيقها وبلوغ الأهداف المرجوة فيها، وبلدية واقنون مثلها مثل باقي بلديات الوطن، فقد استفادت بمجموعة من البرامج والمشاريع في إطار المخططات البلدية للتنمية، وكذلك قانون 90-29 الذي أنشأ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي اللذان يعتبران وسيلتان من سلسلة وسائل التخطيط المحلي، وفي هذا الفصل سنقوم بدراسة ميدانية وتطبيقية لبلدية واقنون والتعرف على مختلف البرامج التي قامت بتنفيذها وتجسيدها على أرض الواقع ومدى مساهمة هذه الأخيرة في تحسين أداء البلدية وإشباع حاجات المواطن المحلي وإبراز الوسائل المادية والبشرية المسخرة لتحقيق الأهداف المسطرة، ومدى نجاعة هذه المخططات في تلك المنطقة الريفية والجبالية، وتقييم نسبة الإنجاز والتنفيذ، والعراقيل التي تحول أمامها دون تحقيقها لهذه البرامج، ومن خلال هذه البرامج سنتعرض إلى مدى تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي المحلي، ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة عليها. للبلدية دور كبير في الدفاع عن مصالحها من أجل المنفعة العامة، كما تحفز وتشجع على خلق جوّ نشيط لخدمة التنمية المحلية وخلق الوسائل والمناخ المناسب لذلك وفرص عمل للشباب ودفعهم إلى العمل في تنافسية وشفافية وحثهم على المساهمة في إنجاز المشاريع التنموية المسجلة لفائدة البلدية وتقديم اقتراحاتهم.

المبحث الأول: دراسة جغرافية واقتصادية لبلدية واقتون وهيكلها التنظيمية.

لكل إقليم حدوده الجغرافية ومعطياته الاقتصادية التي يمتاز بها وما يميزه عن غيره من الأقاليم الأخرى، وبلدية واقتون منطقة جبلية ذات طابع ريفي كباقي بلديات ولاية تيزي وزو، لما ما يميزها، وسنحاول في هذا المبحث التطرق لهذه البلدية من خلال دراسة الموقع والمعطيات الجغرافية والموارد الاقتصادية ومعرفة الإمكانيات المادية والبشرية لهذه المنطقة.

المطلب الأول: دراسة جغرافية.

أولاً- الموقع الجغرافي:

تقع بلدية واقتون شمال غرب ولاية تيزي وزو، ويحدها من الشمال بلدية تيميزار وبلدية بوجيمة، من الغرب بلدية أيت عيسى ميمون، ومن الجنوب واد سيباو، ومن الشرق تيميزار وفريحة تتكون بلدية واقتون من 11 قرية و 10 ضيعة صغيرة، كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 1: يمثل قرى بلدية واقتون وبعدها عن مقر البلدية.

القرى	البعد عن البلدية (بالكلم)
تعوينين أوفلا	7
تعوينين بدا	8
أقني أوزراز	3
بودشيشة	2
خشينة	1
جبله	3
تامدة	8
لعزيب أحداد	2.5
إحذقاون أوفلا	6
إحذقاون بدا	1.5
أملو	5

المصدر: البلدية

الجدول رقم 2: يمثل ضيع بلدية واقتون وبعدها عن مقر البلدية:

البيدة (الكلم)	ضيع صغيرة
3	جرب
1.5	أوزو
2	تقمونت
2	جبله
3	ثلاؤفلا
10	ألم لوسيف
4	أغريب أوفلا
5	ثينالوثين
3	أقوني بجدال

المصدر: البلدية

نلاحظ من خلال الجدولين أن بلدية واقتون تتكون من 11 قرية و9 ضيع، وتعتبر قرية أوزو، ألم لوسيف، خشبنة وإحذقاون بدا أقرب إلى مقر البلدية وذلك بـ 1.5 كلم، وكما تعتبر كل من إغربين، إحذقوان أوفلا، تامدة، تينالوثين من بين القرى والضيع البعيد عن مقر البلدية. إن مواطني المناطق القريبة والمحيطه بمقر البلدية، لها أولوية لاستفادة أكثر بخدمات المرافق العامة بالمقارنة بالمناطق البعيدة، وتعتبر بلدية واقتون منطقة قروية، ريفية نظرا لعدد القرى والضيع المتواجدة فيها.

ثانيا- المساحة:

تمثل المساحة الاجمالية لبلدية واقتون 3978.00 هكتار، حيث نجد نصيب الغابات والجبال من المساحة الاجمالية 832.004 هكتار وتمثل 2.30% من الأراضي المهينة من المساحة الاجمالية 9000 هكتار. 76.30 هكتار من الأراضي الفلاحية من المساحة الاجمالية 3036.00 هكتار.

ثالثا - المعطيات البشرية:

تستهدف دراسة النمو السكاني لبلدية واقنون وكل المعطيات المتعلقة بالجانب البشري.

- الكثافة السكانية: يتراوح عدد سكان البلدية 17410 نسمة على مساحة تقدر بـ 3978.00 هكتار أي ما يعادل 4.37 نسمة في الهكتار الواحد.

- وحسب إحصائيات 2008 التي قامت بها البلدية فإن النمو السكاني المتوسط هو: 1.23% وموزعة بين الجنسين كالآتي:

- الإناث: تتراوح عدد الإناث 8711 أما الذكور فيتراوح عددهم 8699⁽¹⁾

أما بالنسبة للتقسيم السكاني حسب قرى بلدية واقنون فإن الجدول يبين النتائج التالية:

الجدول رقم 3: يمثل الكثافة السكانية حسب القرى والضح في بلدية واقنون

القرى	الكثافة السكانية
جبله	2825
تامده	3154
أعزيب أوحداد	1316
إحذقون أوفلا	997
ثعوينين أوفلا	324
الضح	الكثافة السكانية
أقوني بوغدال + إغربين	514
أقوني أوزراز + جبرا	521
أوزو + تقمونت	39
إمالوسن	364

المصدر: البلدية.

من خلال الجدول، نلاحظ أن كل من جبله، تامده، أعزيب أوحداد من القرى ذات كثافة سكانية عالية، وكل من إحذقون أوفلا، ثعوينين بده، ثعوينين أوفلا أنها ذات كثافة سكانية قليلة، وأن هناك اختلاف كبير من حيث عدد السكان بين هذه القرى، فمثلا جبله التي يقدر عدد السكان فيها بـ

¹ République Algérienne Démocratique t Populaire, Plan directeur de développement intégré de la commune de Ouaguenoune, 2007, p4.

2825 نسمة، و٧٤٥٠ نسمة التي يقدر عدد السكان فيها 409 نسمة، فمن خلال هذا نستنتج أن التوزيع السكاني في منطقة واقنون غير متوازن، إذ هناك مناطق مكتظة بالسكان ومناطق شبه خالية.

رابعاً: المعطيات الطبيعية

أ- **وضعية منطقة واقنون:** فيما يخص المعالم الطبيعية لبلدية واقنون، فإنها تتمحور في المنطقة الشمالية للبلدية على شكل مرتفعات بحرية، والسبب الرئيسي لتواجدها هو البحر من جهة وواد سيباو من جهة أخرى، المنطقة الشرقية لبلدية واقنون متمركزة على جبال أيت عيسى ميمون، أما المنطقة الغربية تبدأ من مقر البلدية إلى غربها والهضبة الوحيدة الموجودة في المنطقة تقع على طول امتداد واد تامدا والذي يمتد من جبل إلى واد سيباو.

ب- **الأودية:** إن بلدية واقنون مثلها مثل جميع بلديات تيزي وزو إذ تشمل على مجموعة من الأودية حيث تتميز بالجريان في وقت الشتاء وبالجفاف في الأشهر الأخرى ومن أهم هذه الأودية نجد: واد سيباوا: يعتبر واد سيباوا أهم مصب في المنطقة، إذ يزود جميع المراكز السكانية بالمياه ويسقي الأراضي الزراعية في الفصول الجافة، حيث ينصب من الجهة الشرقية لجرجرة ويأخذ مختلف الاتجاهات لينصب في البحر من الجهة الشرقية لدلس.

وهناك أيضاً أودية أخرى مثل:

- إغزر تامدا Ighzer Tamda

- إغزر إغير Ighzer Ighir

- إغزر خشابنة Ighzer Khechabna

- إغزر أمقران Ighzer Amokrane

- إغزر بوامدان Ighzer Bouamden⁽¹⁾

ج- المناخ

في إطار وصف مختلف العوامل المكونة للمناخ في الجزائر، فإن الميزة الأساسية لمناخ مختلف ومتنوع هو اتساع المناطق المتواجدة على سطح البحر، تحت تأثير المرافق البحرية، ومعالم التربة والارتفاع.

¹ - المرجع السابق، ص7.

مناخ الجزائر هو مناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث يتصف بشتاء ممطر وبارد، وصيف حار وجاف. وبلدية واقتون الواقعة في ولاية تيزي وزو، فهي مسجلة في المنطقة المناخية للأطلس التلي الذي يعتبر كحاجز يكسر الرياح المحملة والمشبعة بالأمطار، وهي أكثر المناطق تساقطاً خاصة في المناطق المرتفعة. أما درجة الحرارة فهي متفاوتة من منطقة إلى أخرى، حيث ترتفع في المناطق القريبة من شطح البحر وتنخفض كلما اتجهنا نحو المرتفعات.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن بلدية واقتون ذات طبيعة مناخية جيدة بحيث تتميز بالتساقط في الشتاء والاعتدال والبرودة والحرارة في فصل الصيف مما يجعلها تتوفر على منسوب معتبر من المياه مما يساعد سكان المنطقة على ممارسة النشاطات الزراعية والفلاحية وتزويد سكانها بالمياه الصالحة للشرب باعتبار هذا الأخير هو منبع الحياة وكذلك توفرها على الأراضي والتربة الخصبة تساعد على وفرة الإنتاج وكثرة المنتج.

المطلب الثاني: دراسة اقتصادية

يشمل الجانب الاقتصادي العديد من القطاعات، وفي هذا المطلب سنتطرق الى معطيات كل قطاع في منطقة واقتون.

أولاً- الجانب الصناعي

بليديه واقتون مثلها مثل مختلف بلديات ولاية تيزي وزو تشتهر بالصناعة التقليدية مثل صناعة الفخار، الحلي، الفضة والنسيج، وهناك بعض ورشات للنجارة وورشات الميكانيك ومصنع صغير لإنتاج الفريضة⁽¹⁾.

ونلاحظ غياب لمؤسسات صناعية بالمنطقة تسمح برفع اقتصاد البلدية وامتصاص البطالة. عدم وجود استثمار في بلدية واقتون راجع الى انها منطقة جبلية ذات تضاريس صعبة، وغير مهيئة بمختلف الخدمات مثل الطرقات، الماء، الكهرباء التي تعتبر أساس كل مشروع. بالإضافة الى محدودية الموارد المالية والامكانيات المادية بالنسبة للبلدية، فيما يخص الاستثمار الخاص هناك تخوف وتردد من قبل أرباب العمل في اقامة مشاريع ذات مبالغ مالية ضخمة في منطقة نائية ومنعزلة.

¹ - مقابلة مع السيد محمد أرزقي، أحد أعضاء نواب المجلس الشعبي البلدي لبلدية واقتون، بتاريخ 2015/11/27 على الساعة

ثانياً-القطاع الفلاحي

إن مناخ بلدية واقنون وغناها بالثروة المائية، ووجود تربة صالحة وخصبة سمح لها بتنوع وكثرة

المنتوج الفلاحي، فمعظم السكان يمارسون النشاط الزراعي كما يبينه الجدول التالي:

أ-المحصول الزراعي

الجدول رقم 4: متعلق بمختلف المحاصيل الزراعية في بلدية واقنون

المحاصيل	المساحة (مكان)	الانتاج (قنطار)
أ-الأشجار		
الزيتون	245	4220
التين	54.25	400
التفاح	20.75	2055
الحمضيات	12	1950
ب-عتب المائدة	24	1245
ج-القمح		
القمح الصلب	570	7410
القمح اللين	75	1350
الشعير	10	140
د-الحبوب الجافة		
العدس	/	/
الحمص	25	150
الفول	40	400
فصولياء	/	/
هـ-السلع		
البطاطا	126	22920
طماطم	5.04	1032
بصل وثوم	75	8200
اللفت والجزر	15.19	1800
البطيخ	69	13440
الفول	40	400
الفلفل الحار	20.08	3078
الجلبانة	7.64	840
القرعة	0.5	900

المصدر: البلدية

من خلال الجدول نلاحظ ان بلدية واقتون تتوفر وتتوزع فيها المحاصيل الزراعية من قمح، الحبوب الجافة ومختلف انواع الخضر اضافة الى توفرها على أشجار الزيتون، التين، الحمضيات، والتفاح.

نلاحظ أن الجانب الفلاحي يتركز اكثر على انتاج القمح بنسبة 8900 قنطار، وأيضاً انتاج البطاطا بـ 22920 قنطار، الطماطم، 1032 قنطار، أما الحبوب الجافة فالانتاج قليل بالمقارنة مع المحاصيل الأخرى.

إن منطقة واقتون مثلها مثل جميع بلديات منطقة القبائل فهي تشتهر بانتاج الزيتون، التفاح، التين، والحمضيات ويرجع هذا التنوع في المحاصيل الى كون المنطقة ريفية وجبلية ذات مناخ ملائم، وتربة صالحة لزراعة ووجود مختلف أنواعها منها واد سيباوا، الذي يلعب دور فعال وهام في تنشيط هذا القطاع، بالإضافة الى العامل الطبيعي فتوفرها على الامكانيات البشرية، والعتاد الفلاحي بمختلف أنواعه، ساعدها على السيطرة واحتلال المرتبة الأولى في انتاج المحاصيل الزراعية⁽¹⁾.

ب- الانتاج الحيواني

الجدول رقم 5: يمثل الانتاج الحيواني لبلدية واقتون

العدد	
	الابقار
548	أبقار الحليب vache laitières
236	أبقار غير حلوية génisses
117	الثيران taureaux
135	العجلان taurillons
407	Veaux
900	الخرفان moutons
840	النعجات brebis
125	المعز chèvres
75	التيس bique
	انتاج آخر
278960	الحليب
800 كغ	الصوف

المصدر: البلدية

¹ - مقابلة مع السيد جوادي سعيد، رئيس مصلحة الأمانة العامة لبلدية واقتون، بتاريخ 20/11/2015، على الساعة 10 سا.

من خلال الجدول نستخلص ان بلدية واقنون منطقة رعوية إذ تتوفر على 1646 رأس من البقر و 1740 رأس من الماشية و 200 رأس من المعز⁽¹⁾.

بلدية واقنون منطقة جبلية ريفية، تتوفر على غابات تتنوع فيها مختلف النباتات، وهذا ما سمح لها بالتوجه نحو تربية المواشي والابقار، وتعتبر الفلاحة النشاط الذي تركز عليه الحياة في المنطقة فهو المدخول أساسي لمعظم السكان، وتشتهر واقنون بإنتاج الحليب ذات جودة عالية، حيث تزود المناطق الاخرى وتتكفل الدولة بشرائه او مؤسسة خاصة.

ثالثا- القطاع الخدماتي

يعتبر القطاع الخدماتي من بين القطاعات المنعشة للاقتصاد، ويشمل هذا القطاع في بلدية واقنون على ما يلي: شبكة الطرقات، البريد والمواصلات، السياحة.

1-شبكة النقل والطرقات

باعتبار واقنون منطقة جبلية ولسهولة التنقل فيها عمدت الهيئات المحلية الى شق الطرقات وإعادة تهيئة وصيانتها، وذلك لفك العزلة، أما فيما يخص النقل فإنها تتوفر على وسائل النقل العمومية المتمثلة في حافلات وسيارات اجرة وانعدام لوسائل متطورة، ونلاحظ طغيان القطاع الخاص على القطاع العام، وفيما يخص نقل البضائع تتوفر على 3 شاحنات ذات حجم كبير، 80 شاحنة ذات حجم متوسط، و 50 شاحنة صغيرة وهي ذات ملكية خاصة.

2- البريد والمواصلات

تتوفر بلدية واقنون على مكتبين للبريد والمواصلات وقد ساهما في تخفيف أعباء على مواطني المنطقة بتقصير المسافة وريح الوقت إلا أنّ الخدمات التي تقدمها محدودة وذلك بسبب قلة امكانياتها.

3-السياحة

القطاع السياحي في المنطقة لم يعطى له أي أهمية، سواء من الجانب الاقتصادي أو التاريخي والحضاري.

إن المنطقة تتوفر على سياحة جبلية هذا باحتوائها على الغابات والجبال ذات مناظر خلابة. وللاستفادة من هذا القطاع يتوجب تدخل وتظافر مختلف الجهات، ويتمثل دور المواطن بالقيام بحملات تحسيسية بضرورة الحفاظ على هذه الثروة وحسن استقبال والتعامل مع السياح هذا من جهة،

¹ - مقابلة مع السيد جوادي سعيد، مرجع سابق.

ومن جهة أخرى، تدخل الدولة لضمان راحة السائح وذلك بتوفير والفنادق وتسخير مختلف الوسائل المادية والبشرية للاستثمار في هذا المجال⁽¹⁾.

من خلال ما سبق نستخلص أن استفادة مواطني بلدية واقنون في قطاع الخدماتي محدود، وذلك بسبب قلة لإمكانيات المتوفرة في المنطقة سواء المالية أو المادية والتي تعتبر العائق الأساسي أمام نجاح هذه القطاعات ولأسباب بشرية تتمثل في لا مبالاة الموظفين وسوء التسيير.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية واقنون

تقوم بلدية واقنون بمجموعة من الوظائف الأساسية كأعمال الصيانة والتنظيف، عمليات الترميم ومختلف أعمال التهيئة الحضرية بهدف تحسين محيط البلدية، يديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية.

رئيس المجلس الشعبي البلدي⁽²⁾

يمارس مهامه من خلال الاختصاصات التي يخولها له القانون البلدي يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في التظاهرات الرسمية والاحتفالات.

يمثل رئيس البلدية كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وفقا للأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

عندما تتعارض مصالح البلدية يعين رئيس المجلس الشعبي البلدي أحد نوابه لتمثيل البلدية امام القضاء او في ابرام العقود.

أولاً-مصلحة الديوان

تتكفل هذه المصلحة بإدارة الشؤون الادارية لمصلحة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

ثانياً-الأمانة العامة

تقوم الأمانة العامة بإدارة الشؤون الادارية المتعلقة والخاصة بالبلدية، وإعداد برامج عمل المجلس الشعبي البلدي، يسيرها الامين العام للبلدية وتوكل له مجموعة من المهام من أهمها الاشراف على مصالح البلدية وتوجيهها والإعداد للاجتماعات المجلس الشعبي البلدي، وكذا تحقيق العلاقات بين المصالح الادارية والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينهما ورقابتها.

¹ - مقابلة مع السيد محمد أرزقي، مرجع سابق.

² - مقابلة مع علي حمودي، نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية واقنون، 2015/11/29، على الساعة 9:20.

ثالثا-مصلحة الموظفين

ويتمثل دورها في ادارة الشؤون الادارية والاجتماعية للموظفين وعمال البلدية، وتضم مكتبين هما:
- مكتب المستخدمين الدائمين، ومكتب المستخدمين المؤقتين.

رابعا-مديرية العمران والبيئة

- وتضم هذه المديرية مصلحتين هما:
- مصلحة العمران ومصلحة النظافة والبيئة.
 - مصلحة العمران: تقوم هذه المصلحة بتطبيق المخطط العمراني وتحضير الملفات التقنية للمشاريع وانجاز وترميم الطرقات داخل تراب البلدية وتحتوي هذه المصلحة على مكتب الدراسات والتهيئة ويتكون من فرعين هما: فرع المتابعة والانجاز وفرع الرخص المختلفة وحقوقها.
 - مصلحة النظافة والبيئة: تسهر هذه المصلحة على تنظيف الطرقات وتطهير المحيط واصلاح قنوات صرف المياه وصيانة المساحات الخضراء ومحاربة الامراض المتنتقلة عن طريق المياه وجمع القمامات وتفريغها وتضم مكتبين هما:
 - o مكتب النظافة والبيئة، ومكتب حفظ الصحة البلدي.
 - o مكتب النظافة والبيئة: يسهر هذا المكتب على نظافة المحيط والبيئة في البلدية بالتنسيق مع مديرية الصحة ومديرية الفلاحة.
 - o مكتب حفظ الصحة البلدي: يقوم هذا المكتب لحماية المواطنين من الامراض المننتقلة عن طريق المياه.

خامسا-مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية

- وهي المديرية الأكثر تعاملًا مع المواطنين بصفة مباشرة ودائمة وتضم اربع مصالح وهي:
- **مصلحة التنظيم العام:** تتولى هذه المصلحة قضايا المنازعات القضائية بين البلدية والمواطنين من جهة وبين البلدية والهيئات الاخرى⁽¹⁾.
 - **مصلحة الشؤون الاجتماعية:** وتضم هذه المصلحة ثلاثة مكاتب وهي: مكتب الحركة الاجتماعية ويتولى هذا المكتب مهمة التكفل بمختلف الفئات المحرومة والمعوقين وتنشيط اللجان والجمعيات المختلفة والاهتمام بالأنشطة الثقافية على مستوى البلدية.

¹ - مقابلة مع علي حمودي، مرجع سابق.

- مصلحة الانتخابات والسكن: وتضم هذه المصلحة ثلاث مكاتب:
 - مكتب العمليات الانتخابية: يقوم هذا المكتب بمراجعة وترتيب أسماء الناخبين وتوزيعهم على مختلف المراكز الانتخابية.
 - مكتب السكن: يتولى استقبال ملفات السكن ودراستها.
- مصلحة الحالة المدنية: وتضم هذه المصلحة مكتبين هما:
 - مكتب الحالة المدنية: يشرف المكتب على مختلف سجلات الحالة المدنية من مواليد، وفيات، عقود الزواج.
 - مكتب الشؤون العامة: يهتم هذا المكتب باستقبال ملفات بطاقات التعريف، والمصادقة على الامضاء⁽¹⁾.

¹ - مقابلة مع علي حمودي، مرجع سابق.

المبحث الثاني: المخططات البلدية في واقتون

في اطار تحقيق التنمية المحلية والتي تعتبر جزء من التنمية الوطنية، فقد سعت الدولة الجزائرية الى انتهاج وتبني برامج ونماذج وسياسات: منها اللامركزية الادارية وسياسة التخطيط، وقد استفادة البلدية في هذا الاطار بعدة مخططات تنموية تهدف الى تحقيق وتطوير الجماعات المحلية.

المطلب الأول: المخططات البلدية لتنمية (P.C.D) في واقتون

تساهم البلدية باقتراحات بالنسبة للمشاريع الخاصة بالمخطط البلدي للتنمية وتعد البلدية ممثلة في رئيس المجلس الشعبي البلدي مخططها التنموي، وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه بالانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية.

وقد حظيت بلدية واقتون ببعض المساهمات ضمن المخطط البلدي للتنمية كالأشغال العمومية، البناء والتعمير، الري ولمعرفة تطور مشاريع التنمية المحلية خلال سنوات 2010، 2011، 2012 لمختلف القطاعات كما يلي⁽¹⁾:

الجدول رقم 6: يمثل العمليات الخاصة بمشاريع التنمية المحلية لبلدية واقتون 2010

القطاعات	عدد العمليات	الغلاف المالي (دج)
المياه الصالحة لشرب	08	40.199.000.00
الصرف الصحي	17	156.987.000.00
التهيئة الحضرية	06	68.987.000.00
التعبيد	02	19.800.000.00
قطاع الصحة	02	20.000.000.00

المصدر: البلدية

الجدول رقم 7: يمثل العمليات الخاصة بمشاريع التنمية المحلية لبلدية واقتون سنة 2011

القطاعات	عدد العمليات	الغلاف المالي (دج)
المياه الصالحة لشرب	01	4.930.000.00
الصرف الصحي	02	31.650.000.00
التهيئة الحضرية	02	25.000.000.00
فضاءات تجارية	03	35.000.000.00
	17	355.469.000.00

المصدر: البلدية

¹ - بطاقة تقنية للمشاريع المبرمجة للمخططات البلدية للتنمية لواقنون، 2010، 2011، 2012.

الجدول رقم 8: يمثل العمليات الخاصة بمشاريع التنمية المحلية لبلدية واقتون سنة 2012

القطاعات	عدد العمليات	الغلاف المالي(دج)
المياه الصالحة لشرب	04	23.640.000.00
الصرف الصحي	05	28.219.000.00
التهيئة الحضرية	01	11.100.000.00
التعبيد	07	122.626.000.00

المصدر: البلدية

نلاحظ من خلال الجداول الثلاثة هناك اختلاف في تطور المشاريع في السنوات الثلاثة نجد اكثر العمليات تمت في القطاع المياه الصالحة لشرب والصرف الصحي في سنة 2010، وكذلك نجد شبكات مياه الصالحة لشرب وتجديد شبكة التطهير بمختلف أحياء بلدية واقتون.

أما بالنسبة لقطاع التجاري ولأسواق فتوجد 3 عملية فقط سنة 2010، كذلك بالنسبة لقطاع الصحة وتم تسجيل أكبر عمليات لأشغال في قطاع التعبيد سنة 2011 حيث قدرت بـ17 عملية.

أما في 2012 نلاحظ بالنسبة لعمليات المياه الصالحة للشرب توجد عمليتين: تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بجبله وأخرى بإحذقاون، أما بالنسبة لقطاع التهيئة الحضرية فلم يشهد إلا عملية واحدة مقارنة بالسنوات السابقة، وفيما يخص النشاط الاستثماري فإنه منعدم وذلك بسبب غياب مشاريع ذات وزن اقتصادي، إذ نلاحظ أن معظم المشاريع التي قامت بها البلدية منحصرة في تعبئة الطرقات أو صرف المياه⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مخطط التهيئة العمرانية في واقتون

قصد تهيئة وإقامة عمران نظامين ومخطط في اطار التنمية المحلية وللمحافظة على المحيط وعناصره الطبيعية، ومن أجل مكافحة البناء الفوضوي وما يصاحبه من أخطار وكوارث ومن أجل تحسين الوجه الجمالي للبلدية، فقد عهدت الى تطبيق مخطط التهيئة العمرانية الذي يشمل على مجموعة من البرامج ومشاريع وسياسات والتي سنحاول التطرق اليها من خلال هذا المطلب.

أولاً-تهيئة المساحات الخضراء

وتتمثل على إنشاء مجموعة من الحدائق مع مختلف النباتات اضافة الى اشجار والعناية لها وإقامة أماكن للراحة.

¹ - بطاقة تقنية، مرجع سابق.

وفي هذا الاطار فقد قامت بلدية واقتون بتهيئة المساحات الخضراء المتواجدة بتقويعين، وهذا في سنة 2013 بمبلغ يقدر 8.000.000.00 دج والمدة التي خصصت لانجازه هي 03 أشهر، وقد صرح نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي أنه انجز 40% من هذا المشروع ثم توقفت اعماله لأسباب مالية⁽¹⁾.

ثانيا-تهيئة الطرقات

يمكن الحكم على منطقة ما أنها متقدمة ومتطورة أم منعزلة ونائية وفقيرة بنظر الى مجموعة البنى التحتية التي تمتلكها ودورها في تنشيط الاقتصاد وتحقيق التنمية ومنها نجد: شبكة الطرقات، السكك الحديدية، البنيات المرافق العامة، وبلدية واقتون اعطت اهتماما كبيرا لشبكة الطرقات وذلك باعتبارها منطقة جبلية ولتسهيل التنقل فقد عمدت الى تهيئة وصيانة مختلف الطرقات ومنها:

أ- الطرق البلدي تعوينين على مسافة ML2000 ومدة لانجاز هي 90 يوم وقد خصصن له مبلغ 4868370.00.

ب- اعادة تهيئة طريق مقر الدائرة تمارشت tamarachth على مسافة ML1000 والمدة التي خصصت لانجازه هي 65 يوم وهذا في سنة 2015 وهو في طور لانجاز⁽²⁾.

ت- اعادة تهيئة الطريق الرابط بين أجرويض وتنسا (Adjarwid et Tonssa) على مسافة ML1000 ومدة لانجاز هي 10 أيام والمبلغ المخصص له هو 3170700.00 دج وهذا في سنة 2015 وقد تم انجاز 100% منه.

ث- اعادة تهيئة وصيانة الطريق الرابط بين الخربة وبودشيشه (El Kherb et Boudchicha) على مسافة ML800 وهذا في سنة 2015 والمبلغ المخصص لهذا المشروع هو 377.50 675 5 دج والمدة التي خصصت له هي 75 يوم، وقد تم انجاز 90% الى حد الآن.

وفي اطار هذه البرامج فقد خصص سنة 2015 لتهيئة طريق أمالو (Amalou) بمبلغ يقدر 3.338.127.50 دج ولمن هذا المشروع لم يتم انجازه بسبب اعمال مؤسسة سونلغاز ولا يعتبر المشروع لأول الذي توقفت اعماله بل هناك عدة مشاريع منها الطريق المؤدي الى جبلة (Djeblla) الذي خصص له مبلغ 737.473.23 دج ومدة لانجاز المتفق عليه هي 35 يوم، بحيث انجز منه 5% ثم توقفت اعماله بسبب ردود فعل سكان المنطقة⁽³⁾.

¹ - مقابلة مع السيد سرجان محمد نائب رئيس المجلس البلدية واقتون بتاريخ 2015/11/15 على الساعة 10:00.

² - Commune de Ouagnoune, Fiche technique N°03, situation physique et financier des opérations vivantes, 2015, p2.

³ - مرجع سابق، commune de ouagnoune, fiche technique, N°03

لقد منح المشرع الجزائري صلاحيات واسعة للجماعات المحلية في ميدان التهيئة والتعمير، ولكن تتبع حالة العمران واطارها المعيشي وما تشهده من تدهور وقصور، ونلاحظ انه هناك خلال واضح في اداء البلديات ودورها في تنمية العمران، وربما يرجع السبب الى دور الموظفين القائمين، كونهم يسعون فقط وراء السلطة، ونلاحظ غياب الرقابة والمتابعة الميدانية لمعظم هذه المشاريع بالإضافة الى سوء التخطيط وما ينجر عنه من نتائج سلبية مثل توقف اعمال المشاريع او عدم انجازها في الوقت المحدد.

من خلال تحليل المعلومات والمعطيات في بلدية واقنون حول مختلف المشاريع التي انجزت في اطار مخطط التهيئة العمرانية، نلاحظ أنها تدرج ضمن صيانة وهيكل الطرق فقط.

واما عن نصيب المرافق اخرى في هذا المجال نجد ان ميزانية البلدية ضمن احتياجاتها الضرورية للمنطقة ولكن لم تصادق عليها الولاية، وهذا ما يدل على محدودية مسؤولية البلدية باعتبارها تابعة للهيئة المركزية.

المطلب الثالث: مخطط شغل لأراضي

بلدية واقنون مثل مختلف بلديات الوطن فقد استفادة من مجموعة برامج ومشاريع تدرج ضمن مخطط شغل أراضي، وذلك لتحسين ظروف المواطن المحلي وفي هذا المبحث سنتطرق اليها كما يلي:

أولا-الهيكل المدرسية

الجدول رقم 9: يمثل متوسطة ومحمد في بلدية واقنون

الرقم	اسم المؤسسة	عدد أقسام	عدد التلاميذ	عدد إناث	عدد الذكور	عدد المعلمين
01	واضية محمد	20	594	309	285	34

المصدر: اكااديمية ولاية تيزي وزو

لقد استفادة بلدية واقنون من متوسطة تحتوي على 20 قسم وتستوعب 594 تلميذ و34 معلم وقد تم انجازها خلال سنة 2012 و2013 وقد سامحت هذه الاخيرة من عدم تنقل التلاميذ الى المدارس المجاورة وتحقيق العبء ولاكتظاظ عليها وقد يتيح فرصة أكبر لتلاميذ من المتابعة الجيدة لدراسة.

الجدول رقم 10: يمثل ابتدائية تنجلت في بلدية واقنون

الرقم	اسم المؤسسة	عدد أقسام	عدد التلاميذ	عدد إناث	عدد الذكور	عدد المعلمين
01	تنجلت	13	300	141	159	13

المصدر: اكااديمية ولاية تيزي وزو

بهدف رفع المستوى التعليمي في المنطقة فلقد حظي أولاد بلدية واقنون بابتدائية تحتوي على 13 قسم تستوعب 300 تلميذ و13 معلم وهذا في سنة 2013.

ونلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الذكور اكبر من الإناث⁽¹⁾.

ثانيا- مكتبة البلدية

بالإضافة الى المؤسسات التعليمية التي أنجزت فقد دعمت مكتبة لرفع من المستوى الثقافي لتلميذ المنطقة، وقد جهزت بمختلف الكتب، وأبوابها مفتوحة على طول أيام الاسبوع وهذا لإتاحة فرصة اكبر للقارئ لكسب المعلومات ورفع القدرات العلمية والفكرية.

ولقد انجزت سنة 2010 بمبلغ يقدر بـ 11.930.074.65 دج.

ثالثا- دار الشباب

للتفادي تقادم الآفات الاجتماعية لدى شباب المنطقة، باعتباره جيل المستقبل وركيزة المجتمع، عمدت البلدية الى انشاء درا الشباب بجبلية، مهينة بمختلف الوسائل وتقدم خدمات متعددة مثل: التكوين المهني، التعليم محو الامية، قاعات الانترنت، الموسيقى وهذا لسقل المواهب وهي مجانية وتقوم أيضا بمختلف التظاهرات الثقافية، وقد تم انجازها سنة 2011 ومدة لانجاز 5 أشهر وبمبلغ يقدر بـ 72.42776.77 دج.

رابعا- صيانة ابتدائية في تامدة

عرفت بلدية واقتون في شتاء 2012 هطول امطار غزيرة ومستمرة مما أدى الى حدوث فيضانات وانزلاقات في التربة وانجرت عن هذه الأخيرة عدة خسائر مادية من بين هذه الخسائر نذكر على سبيل المثال مدرسة ابتدائية في تامدة التابعة لبلدية واقتون وبالتالي عمدت البلدية الى اتخاذ اجراءات بخصوص هذه الاخيرة باعادة صيانتها، مدة انجاز هذا المشروع هو 90 يوم ومبلغ يقدر بـ 4266229.50 دج.

خامسا- ملحقة ادارية بتامدة

لتقريب ادارة من المواطن ولتخفيف الضغط فقد قامت البلدية بإنشاء ملحقة ادارية سنة 2013 بمبلغ 3600.000.00 دج.

وبالإضافة الى كل هذه المشاريع والبرامج هناك أيضا دار الحضانة ولأمن البلدي⁽²⁾.

ومن خلال ما سبق نستنتج ان هناك مشاريع تم انجازها وفق لمدة المطلوبة وانتهاء منها، وهناك اخرى اجلت لأجال لاحقة لعدة اسباب مالية وإدارية.

¹ - République Algérienne Démocratique et Populaire, Direction de l'urbanisme de l'architecture et de la construction, etude du pos N°02, commune de Ouagnoune, 2015, p43.

² - Direction de l'urbanisme de l'architecture et de la construction, op.cit.

المبحث الثالث: تقييم لعملية التخطيط في بلدية واقتون

من خلال دراستنا لواقع مخططات التنمية لبلدية واقتون، نستخلص أن لها دور هام في تحقيق التنمية المحلية وتلبية حاجات المواطن المحلي واستفادته من عدة خدمات متاحة في هذا الإطار مثل المدارس، الطرقات، الصرف الصحي، قاعات العلاج، وقد ساهمت هذه المخططات في فك العزلة عن المناطق النائية واستغلال الموارد البشرية والطبيعية المتاحة، وتقريب المواطن المحلي من الإدارة والتعرف أكثر على انشغالهم اليومية والسهر على تحقيقها في أقصر وقت ممكن.

إن معظم المشاريع والبرامج المنجزة في هذا الإطار والتي تعتمد في تسيير هنا وانجازها على عملية التخطيط تصل الى تحقيق الاهداف المرسومة.

إن مخططات التنمية للبلدية واقتون تركز معظمها على انجاز الطرقات أو اعادة صيانة المدارس ومكتبات، فهي مشاريع هيكلية، أو غياب لمشاريع ذات ثقل ووزن اقتصادي واجتماعي وهذا راجع لأسباب مادية وبشرية.

إن قلة الموارد ومحدوديتها والتي تعد من اهم المشاكل التي تعاني منها الهيئات المحلية، الامر الذي يحول دون تحقيق لأهداف المرسومة لإشباع احتياجات المجتمع وتحقيق التنمية المحلية. الملكية الخاصة العقارات وعدم تنازل أصحابها عنها مما أثر على تأخر انجاز المشاريع التي تحتاج اليها بلدية واقتون وهي لصالح فائدة السكان.

ضعف دور البلدية في توفير الوسائل المادية والبشرية لتكفل بتسيير النفايات في الاحياء السكنية، مما يؤثر على صحة المواطن وجمال المحيط.

عدم اعطاء اولوية للمساحات الخضراء وهذا راجع الى تقاوم المشاريع والاشغال العمومية واستغلال الأراضي الفلاحية في هذا المجال.

ضعف الاستثمار المحلي من طرف البلدية من جهة والقطاع الخاص من جهة اخرى. ضعف البلدية⁽¹⁾ في التسيير المالي نظرا لغياب مصادر مالية بحيث يلجأ المسيرين الى ميزانية الدولة وتسجيل المشاريع في اطار المخطط التنموي الممول من طرف الولاية التي لا تقبل الا بعض مشاريع البلدية في اطار مداولات تقييم الميزانية مما يزيد في التبعية للمركز.

¹ - مقابلة مع السيد حاجي محمد سعيد، نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية واقتون بتاريخ 2015/11/03 على الساعة

وما لاحظناه في المنطقة عدم اكتمال لمشاريع قد بدأت مدة ومنها من توقفت عن إنجاز الآجال مجهول، وبعد لاستفسار عن الموضوع لم نتلق اجابة مقنعة، بل هناك تهرب عن المسؤولية، وأرجعت الى نقص الموارد المالية.

من خلال المقابلة التي أجريت مع نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي حاجي محمد سعيد فقد سرح ان سوء التخطيط يؤدي الى اعمال فوضوية وهدر مال البلدية ومثاله على ذلك انجاز أرصفة الطرقات وبعد فترة يتم هدمها لتمرير الغاز، ثم يتم اعادة انجازها من جديد.

إن البلدية هي أقرب الى المواطن، إلا أنه نلاحظ غياب دورها في مراقبة وتسيير المشاريع القطاعية التي تتجز على ترابها.

عند دراستنا لواقع البلدية في مجال اتخاذ قراراتها المحلية، نجد أن المشرع اكد على استقلالية المجلس الشعبي المنتخب كهيئة مداولة من خلال مظاهر عديدة، لكن المجلس لا يعتبر صاحب الكلمة الاخيرة في اتخاذ القرارات دائما، كما أن البلدية بأجهزتها المحلية المستقلة لا تتدخل في الشؤون المحلية بعيدا عن أعين السلطة المركزية، بل احاطها المشرع برقابة مركزية صارمة أثناء ممارسة صلاحيتها، وهذا ما يحد من فعالية ونجاعة القرارات المحلية.

ضعف القرارات السياسات لا يقتصر فقط نقص كفاءة المنتخبين بل يمتد الى الموظفين المعنيين الذين يلعبون دور هاما في الادارة.

خلاصة الفصل الثالث:

تقوم بلدية واقنون بإعداد برامجها السنوية والمتعددة وتسهر على تنفيذها تماشياً مع الصلاحيات المخولة لها قانونياً وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المحلية باختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية

كما تشارك في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية وتنفيذها طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما كما تسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية وتساهم أيضاً في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأفضل لهما وتبادر بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصاتها وكذا العمليات المتعلقة بتسييرها وصيانتها وتهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية وترقية برامج السكن وكذلك تشجع وتنظم بصفة خاصة جمعية سكان تهدف إلى حماية وصيانة وترميم المباني، وفي هذا الإطار نجد بلدية واقنون منطقة ريفية جبلية استفادت بمجموعة من المشاريع والبرامج التنموية سعت جاهدة لتحقيق وتنفيذ معظمها في حدود الإمكانيات المادية والوسائل المتوفرة كون أن هذه الأخيرة تخضع دائماً لرقابة المركز ومحدودية الموارد المالية ولاحظنا خلال مدة الدراسة بأن بلدية واقنون تقتصر برامجها وأعمالها التنموية على تهيئة الطرقات وترميم البنايات والمدارس والأشغال العمومية ونلتمس نقص الاهتمام لتهيئة المساحات الخضراء والحرس على حماية المحيط والطبيعة والجو من التلوث.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال دراسة الإطار النظري للتخطيط بصفة عامة والتخطيط البلدي بصفة خاصة، استخلصنا انه ضرورة من ضروريات الحياة اليومية بحيث يستخدمه الانسان في معظم الحالات، فهو يخطط للوصول إلى الهدف والنتيجة المرغوبة تحقيقها، فهو يوفر الجهد والوقت عكس الذي يعمل في فوضى وعشوائية، فنجد أن الإدارة التي تخطط تنصدر الريادة والقيادة على عكس التي لا تخطط، فالبلدية التي تمارس الأدوار والمهام المسندة إليها، الخدماتي والائتمائي يتطلب وجود جهاز إداري ذو كفاءة وخبرة يعتمد على تقنيات واساليب حديثة في الاتصال وتقديم الخدمات وقادرة على التخطيط والإشراف، بالإضافة إلى ضرورة تمتع المجلس المنتخب بالسلطات والصلاحيات التي تمكنه من التواصل المباشر مع المواطنين وربط علاقات متينة مع تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتعاون مع البلديات المجاورة لتنفيذ المشاريع وتجاوز العجز المالي وتنمية الاستثمارات المحلية.

فإن كون التخطيط مهم وضروري في الحياة اليومية للإنسان فهو مهم وضروري في البلدية من اجل تحقيق أهدافها المرسومة في المستقبل وللوصول إلى تحقيقها يجب أن ترسم خطة تسيير وفقها للوصول إلى النتيجة المرضية والايجابية وتحقيق أكبر قدر من المنفعة ومحاولة إشباع حاجة المستفيد.

واستخلصنا دور التخطيط في تحسين أداء البلديات من خلال المخططات التنموية التي تقوم بها البلدية في الجزائر التي هي عبارة عن جهاز تخطيطي، لها صلاحيات تنفيذ المشروعات التنموية، كما أنها أداة لتحريك المجتمع المحلي نحو الأفضل بالإضافة إلى توفير البيئة الملائمة التي تساعد المواطن المحلي على استثمار موارده وطاقاته للمشاركة في العملية التنموية على المدى القصير والبعيد.

والبلدية تقوم بمهام كثيرة، خاصة في مجال التنمية المحلية، أعمال التخطيط وإجراءات التنمية، كما انها تهئ المكان المناسب الذي يمكن للمواطنين إلى جانب الدولة في تحقيق أهدافها وتهيئة الأقاليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحفاظ على الإطار المعيشي للسكان، ورأينا كيف يكمن دور التخطيط في تحسين اداء البلديات في الجزائر وهذا يظهر من خلال المخططات والبرامج والمشاريع التي تقوم بها البلدية والمتمثلة في المخططات البلدية للتنمية الذي يهدف إلى تحسين ظروف السكان المحليين وفك العزلة عن المناطق النائية وتنمية الأحياء ومحاربة الفقر، ومخطط التهيئة العمرانية الذي يهدف إلى تحديد التوجهات الأساسية لتهيئة مجال البلدية ويحدد آجال انجاز مخططات شغل الأراضي، ومناطق التدخل على النسيج العمراني والحفاظ على البيئة والأوساط الطبيعية والتراث الثقافي والتاريخي، وكذلك النشاطات الفلاحية ومخطط شغل الأراضي كذلك يهدف إلى محاربة البناءات الفوضوية والعشوائية

والمحافظة على الانسجام بين المباني المشيدة في البلدية الواحدة وكذلك تحديد شروط شغل واستغلال البنايات.

والهدف الرئيسي لكل هذه المخططات التي تقوم بها البلدية هو تحقيق التنمية المحلية وتحسين ظروف المواطنين، ولقد تبنت البلدية هذه المخططات من أجل تحسين أدائها وتقوم بتنفيذ وإنجاز هذه المخططات عن طريق التخطيط والعمل على وضع خطة تسير وفقها من أجل تجنب العمل في جو من الفوضى والعشوائية وتقديم قرارات غير ناجعة في تحقيق الهدف الذي تصبو إليه.

أما فيما يخص إسقاط الجانب النظري على الواقع من خلال دراسة ميدانية وتطبيقية لبلدية واقنون تعرفنا على المميزات الجغرافية والطبيعية والاقتصادية لبلدية واقنون وما يميزها عن باقي البلديات الأخرى، فهي تقوم بإعداد برامجها السنوية للمخططات والمشاريع وتسهر على تنفيذها في حدود الصلاحيات المخولة لها في القانون كمن تقوم باختيار العمليات التي تتجز في إطار المخطط البلدي للتنمية وتشارك في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية وتسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء وحماية التربة والموارد المائية وتعمل على الاستغلال الأمثل لهما، وتبادر بالعمليات المرتبطة بالهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصاتها وتعمل على حماية وصيانة وترميم المباني أو الأحياء.

ونستخلص أن بلدية واقنون منطقة ذات طابع ريفي استفادت مجموعة من البرامج والمشاريع التنموية سعت جاهدة لتحقيقها وتنفيذها في حدود الإمكانيات المادية والوسائل المتوفرة وما لاحظناه في هذه البلدية أن البرامج والمشاريع التي قامت بتنفيذها أو في طور الإنجاز، تقتصر على تهيئة الطرقات وترميم البنايات والمدارس والأشغال العمومية ونقص الاهتمام بتهيئة المساحات والمحيط، بحيث هناك مشاريع وبرامج في هذا الإطار تم توقيفها وأخرى لم تنفذ أساسا.

وفي الأخير سنحاول الاجابة على الاشكالية المطروحة والمتمثلة في:

ما مدى فعالية التخطيط لتحسين أداء البلديات؟

يمكن القول أن التخطيط ضرورة من الضروريات في البلدية فمن خلال تطبيق وتنفيذ البلدية لبرامجها ومشاريعها تعتمد على التخطيط في هذه البرامج والمشاريع من أجل تحقيق الهدف وتجنب العمل في فوضى وعشوائية. وإذا ما تمت هذه الأخيرة فبالنالي تتحقق التنمية المحلية وإن وجدت هذه الأخيرة، تكسب رضى المواطنين والسكان المحليين وإن توفر هذا الرضى بمعنى أن البلدية حسنت آداءها من خلال القيام بالمهام المنوطة بها.

فإن التخطيط ساهم في تحسين أداء البلدية عن طريق البرامج والمخططات التي تقوم بها. وللتأكيد على الفرضيات السابقة يمكن القول بأن كل ما كان هناك تخطيط من طرف البلدية كلما زاد من تحسين أدائها.

وإذا ما لم يساهم التخطيط في تحسينها فهذا راجع إلى الموارد المالية المحدودة للبلدية والتبعية للهيئة المركزية.

عدم نجاح التخطيط في تحسين أداء البلديات راجع إلى البيئة الداخلية للبلدية لضعف القرارات والسياسيات للهيئات المحلية المنتخبة والموظفين الذين يلعبون دورا هاما في الإدارة.

فالتخطيط ساهم إلى حد ما في تحسين أداء البلديات، فالشيء الذي يبدأ بالتخطيط قبل التنفيذ ووضع خطة تسير وفقها تكون دائما النتائج إيجابية ومرضية ولو تتخللها بعض النقائص.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً- الكتب

- 1- أبو القاسم، سعد الله، الحركة الجزائرية 1830-1900 بيروت، مكتبة دار العرب الإسلامي، 1992.
- 2- أحمد، محمد حسن، إدارة التخطيط والتنظيم، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة، 2006.
- 3- البسيوني، رضا اسماعيل، الإدارة العامة، ط1، القاهرة: طيبة للنشر والتوزيع، 2008.
- 4- بعلي، محمد الصغير، قانون الإدارة المحلية، الجزائر: دار العلوم، للنشر والتوزيع، 2004.
- 5- بوضياف، عمار، الوجيز في القانون الإداري، ط2، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2007.
- 6- جاب، سيد محمد، تنظيم وإدارة منظمات الأعمال، منهج متكامل في إطار الفكر التقليدي، والمعاصر، القاهرة، مصر: مطبعة العشرية، 2005.
- 7- جاد الرب، محمد ، تنظيم وإدارة منظمات الأعمال، مصر: مطبعة العشرية، 2005.
- 8- جاسم عبد الله، عقيل، التخطيط الاقتصادي، الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 1999.
- 9- الجندي، مصطفى، المرجع في الإدارة المحلية المقارنة، الإسكندرية، مصر: 1971.
- 10- حاطر، أحمد مصطفى، تنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية: الأرابطة، 2000.
- 11- خلف السكارنة، بلال، التخطيط الاستراتيجي، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010.
- 12- خميس، موسى يوسف، مدخل إلى التخطيط، الأردن: دار الشروق ، 1999.
- 13- زغود، علي، الإدارة المركزية في المؤسسات الإدارية، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- 14- سعودي، محمد العربي، المؤسسات المركزية، والمحلية في الجزائر، البلدية الولاية 1516 - 1962 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، د س ط.
- 15- سيد مصطفى، أحمد، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي: رؤية مدير القرن الواحد العشرين، ط2، مصر: جامعة الزقازيق، 1999.
- 16- شحاتة، ليلي ، وآخرون، الإدارة العامة، القاهرة، مصر: كلية التجارة، جامعة عين الشمس، سنة 1995.
- 17- عبد الحميد، عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
- 18- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مصطفى، مريم أحمد، التنمية بين النظرية والتطبيق، الأرابطة : دار المعرفة الجامعية، 1999.

- 19- عبد العالي محمد، حسين، الرقابة الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، د س.
- 20- عبد اللطيف، رشيد أحمد، أساليب التخطيط والتنمية، المكتبة الجامعية، 2002.
- 21- عبد النبي، إكريم، الإدارة والتنمية في ليبيا، بنغازي، ليبيا: جامعة قاريونس، 1995.
- 22- عبد الوهاب، محمد محمد، البيروقراطية في الإدارة المحلية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004.
- 23- عبوي، زيد منير، التخطيط والتطوير الإداري، ط1، الأردن: الجامعة الأردنية، 2009.
- 24- عتيم، عثمان محمد، التخطيط أسس ومبادئ عامة، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2001
- 25- العقاد، مدحت محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت: بيروت للطباعة والنشر، 1980.
- 26- العمار، علي كريم، مقدمة في مفهوم تنمية الإقتصادات النحلية، بغداد: جامعة بغداد، د ط، د، س
- 27- الكرخي، مجي، التخطيط الاستراتيجي، عرض نظري وتطبيقي، عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009.
- 28- الكيالي، خالد محمد، العكش، فوزي عبد الله، فضل الله، على فضل الله وأبو سن، أحمد ابراهيم، مدخل إلى الإدارة العامة، ط3، دبي الامارات العربية المتحدة: المطبعة العصرية، 1987.
- 29- لباد، ناصر، القانون الإداري والنشاط الإداري، ط2، سطيف: لباد للنشر 2007.
- 30- لخضر، عبيد، التنظيم الإداري للجمعات المحلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س.
- 31- محمد عثمان اسماعيل، الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، 2001.
- 32- المعاني، أيمن عودة، الإدارة المحلية، عمان الأردن: دار وائل للنشر، 2010.
- 33- منصور، نورة، قواعد التهيئة والتعمير وفق التشريع الجزائري، عين مليلة، الجزائر: دار الهدى، 2010.
- ثانيا- الرسائل والمذكرات الجامعية
- أ- الرسالة
- 1- خنوري، خيضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.

ب- المذكرات

- 2- أبرياش، زهرة، "دور البلدية في ميدان التهيئة والتعمير"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2011.
- 3- بلعباس، بلعباس، "دور وصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في القانون الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2003.
- 4- بلعباس، كمال الدين، "دوافع اللامركزية وإستقلالية الجماعات المحلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، جامعة ورقلة 2012.
- 5- بلعربي، نادية، "دور البلدية في التنمية المحلي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة، 2013.
- 6- جديدي، عتيقة، "إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة نموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2013.
- 7- سي يوسف، أحمد، "تحولات اللامركزية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة تيزي وزو، 2003.
- 8- شويح، بن عثمان، "دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة تلمسان، 2011.
- 9- عساسي، يوبا، "درور رؤساء المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة بسكرة، 2014.
- 10- عقاقبة، عبد العزيز، "سير السياسة العمرانية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.
- 11- غواس حسينة، "الآليات القانونية لتسيير العمران"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.
- 12- لعويجي، عبد الله، "قرارات التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة باتنة، 2012.
- 13- مدور، يحيى، "التعمير وآليات إستهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية - حالة مدينة ورقلة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة جامعة باتنة، 2012.
- 14- مدوكي، مصطفى، "عموميات حول التخطيط"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

ثالثا: المجلة

- 1- ناجي عبد النور، "دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة، تجربة الجزائر"، مجلة دفاتر السياسية والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة

رابعا: المقابلات

- 1- بطاقة تقنية للمشاريع المبرمجة للمخططات البلدية للتنمية لواقنون، 2010، 2011، 2012.
2- مقابلة مع السيد حاجي محمد سعيد، نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية واقنون بتاريخ 2015/11/03 على الساعة 11:15.
3- مقابلة مع السيد سرجان محمد نائب رئيس المجلس البلدية واقنون بتاريخ 2015/11/15 على الساعة 10:00.
4- مقابلة مع السيد محمد أرزقي، أحد أعضاء نواب المجلس الشعبي البلدي لبلدية واقنون، بتاريخ 2015/11/27 على الساعة 10:30.
5- مقابلة مع علي حمودي، نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية واقنون، 2015/11/29، على الساعة 9:20.

خامسا- النصوص القانونية

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90-29 المؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والتمم بموجب قانون 04-05 الجريدة الرسمية العدد 51
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية (11-10) المؤرخ في 22 جويلية 2011
3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية (80/90) المؤرخ في 7 أبريل 1990
4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 37-135 المتعلق بتسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية، الجريدة الرسمية، العدد 67/1973

المراجع باللغة الفرنسية

Documents officiels

1. République Algérienne Démocratique et Populaire, Commune de Ouaguenoune, Fiche technique N°03, situation physique et financière des opérations vivantes, 2015, p2.

2. République Algérienne Démocratique et Populaire, Direction de l'urbanisme de l'architecture et de la construction, étude du pos N°02, commune Ouaguenoune, 2015.
3. République Algérienne Démocratique et Populaire, Assemblée Populaire Communale de Ouaguenoun, Conseil consultatif communal plan directeur de développement intégré de la commune Ouaguenoune , mars 2007

الفهرس

الفهرس

1..... مقدمة

الفصل الأول

الإطار المفاهيم والنظري للدراسة

8.....المبحث الأول: مفهوم العملية التخطيطية

8.....المطلب الأول: مفهوم التخطيط، أهميته، مبادئه

8.....أولاً: تعريف التخطيط

9.....ثانياً: أهمية التخطيط

11.....ثالثاً: مبادئ التخطيط

12.....المطلب الثاني: أنواع التخطيط وخطواته

12.....أولاً: أنواع التخطيط

14.....ثانياً: خطوات التخطيط

16.....المطلب الثالث: معوقات التخطيط

17.....المطلب الرابع: أبعاد عملية التخطيط

19.....المبحث الثاني: الإطار النظري للبلدية

19.....المطلب الأول: مفهوم البلدية والتطور التاريخي لها

19.....أولاً: مفهوم البلدية

20.....ثانياً: التطور التاريخي للبلدية

25.....المطلب الثاني: هيئات البلدية

25.....أولاً: المجلس الشعبي البلدي واختصاصاته

32	المطلب الثالث: المصالح الإدارية والتقنية
33	المطلب الرابع: الرقابة على البلدية
34	المطلب الخامس: علاقة البلدية بغيرها من الوحدات الادارية
36	خلاصة الفصل

الفصل الثاني

دور التخطيط في تحسين اداء البلديات

38	تمهيد
39	المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية
39	المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وأهدافها
39	أولاً- تعريف التنمية المحلية
40	ثانياً- أهداف التنمية المحلية
41	المطلب الثاني: ركائز التنمية المحلية
41	أولاً- تدخل الدولة
41	ثانياً- المشاركة الشعبية
42	ثالثاً- التخطيط
42	رابعاً- اللامركزية
42	خامساً-التوازن الجهوي
43	المبحث الثاني: التخطيط البلدي
43	المطلب الأول: مستلزمات التخطيط المحلي
44	المطلب الثاني: المخططات البلدية للتنمية (P.C.D)
44	أولاً- مفهوم المخططات البلدية للتنمية (P.C.D)

45	ثانيا- كيفية تسجيل المخططات التنموية للبلدية (PCD)
46	المطلب الثالث: لمخططات القطاعية الغير مركزية
46	أولا- مفهوم المخطط القطاعي الغير الممركز
47	ثانيا- طريقة تسجيلها في البلدية
47	المطلب الرابع: معيقات المخططات البلدية للتنمية
47	أولا- معيقات تتعلق بإعداد المخططات التنموية للبلدية
47	ثانيا- معيقات تتعلق بميكانيزمات تمويل المخططات البلدية للتنمية
48	ثالثا- معيقات تتعلق بإنجاز وتطبيق المخططات البلدية للتنمية
49	المبحث الثالث: مخطط التهيئة العمرانية
49	المطلب الأول: تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران
49	أولا- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
49	ثانيا- موضوعه
49	ثالثا- إجراءات مراجعته وتعديله
50	رابعا- مكونات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
51	المطلب الثاني: إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وأهدافه
51	أولا- إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
52	ثانيا- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
53	المبحث الرابع: مخطط شغل الأراضي
53	المطلب الأول: مفهوم وأغراض مخطط شغل الأراضي
53	أولا- مفهومه
53	ثانيا- أغراض مخطط شغل الأراضي
53	المطلب الثاني: إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي

56	المطلب الثالث: محتوى وأهمية مخطط شغل الأراضي.....
56	أولاً-محتوى مخطط شغل الأراضي.....
56	ثانياً-أهمية مخطط شغل الأراضي.....
57	المطلب الرابع: دور مخطط التهيئة العمرانية ومخطط شغل الأراضي.....
57	أولاً: القضاء على الطابع التقني الإنفرادي.....
57	ثانياً: تنفيذ التوجهات الكبرى للسياسة التهيئة العمرانية.....
58	خلاصة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث

دراسة حالة بلدية واقنون

60	تمهيد.....
61	المبحث الأول: دراسة جغرافية واقتصادية لبلدية واقنون وهيكلها التنظيمية.....
61	المطلب الأول: دراسة جغرافية.....
61	أولاً- الموقع الجغرافي.....
62	ثانياً- المساحة.....
63	ثالثاً- المعطيات البشرية.....
64	رابعاً: المعطيات الطبيعية.....
65	المطلب الثاني: دراسة اقتصادية.....
65	أولاً-الجانب الصناعي.....
66	ثانياً-القطاع الفلاحي.....
68	ثالثاً-القطاع الخدماتي.....
69	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية واقنون.....

69	أولا-مصلحة الديوان
69	ثانيا-الأمانة العامة
70	ثالثا-مصلحة الموظفين
70	رابعا-مديرية العمران والبيئة
70	خامسا-مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية
72	المبحث الثاني: المخططات البلدية في واقتون
72	المطلب الأول: المخططات البلدية لتنمية (P.C.D) في واقتون
73	المطلب الثاني: مخطط التهيئة العمرانية في واقتون
73	أولا-تهيئة المساحات الخضراء
74	ثانيا-تهيئة الطرقات
75	المطلب الثالث: مخطط شغل لأراضي
75	أولا-الهيكل المدرسية
76	ثانيا-مكتبة البلدية
76	ثالثا-دار الشباب
76	رابعا-صيانة ابتدائية في تامدة
76	خامسا-ملحقة ادارية بتامدة
77	المبحث الثالث: تقييم لعملية التخطيط في بلدية واقتون
79	خلاصة الفصل الثالث
80	خلاصة واستنتاجات
84	قائمة المراجع
90	الفهرس

فهرس الجداول

- الجدول رقم 1: يمثل قرى بلدية واقنون وبعدها عن مقر البلدية..... 61
- الجدول رقم 2: يمثل ضيع بلدية واقنون وبعدها عن مقر البلدية: 62
- الجدول رقم 3: يمثل الكثافة السكانية حسب القرى والضيح في بلدية واقنون 63
- الجدول رقم 4: متعلق بمختلف المحاصيل الزراعية في بلدية واقنون 66
- الجدول رقم 5: يمثل الانتاج الحيواني لبلدية واقنون 67
- الجدول رقم 6: يمثل العمليات الخاصة بمشاريع التنمية المحلية لبلدية واقنون 2010 72
- الجدول رقم 7: يمثل العمليات الخاصة بمشاريع التنمية المحلية لبلدية واقنون سنة 2011 72
- الجدول رقم 8: يمثل العمليات الخاصة بمشاريع التنمية المحلية لبلدية واقنون سنة 2012 73
- الجدول رقم 9: يمثل متوسطة ومحمد في بلدية واقنون 75
- الجدول رقم 10: يمثل ابتدائية تجلت في بلدية واقنون 75